كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة عبد الحميد بن باديس
قسم علوم إقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: مالية، نقود وتأمينات

عنوان المذكرة:

مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد الجزائر

دراسة حالة :مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (*EDIMCO*) بمستغانم

إعداد الطالب:
زراري العربي

تحت اشراف الاستاذ:
قادري عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

عمر ستي أحمد	**أستاذ مساعد**	**جامعة مستغانم**	**رئيسا**
قادري عبد القادر	**أستاذ محاضر**	**جامعة مستغانم**	**مقررا**
بكريتي بومدين	**أستاذ مساعد**	**جامعة مستغانم**	
ممتحنا			

السنة الجامعية: *2015-2014*

الإهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

رائع أن تقطف جهداً دام سنوات ، و الأروع أن تهديها لمن ساعدك على الوصول إلى من ترفع يدها متضرعة بدعائها خوفا من فشلي و أملاً في نجاحي ، التي لو طرحت لها الكواكب و فرشت لها الأرض من تحت قدميها ما وفيت حقها ، أمي الغالية أطال الله في عمرها ، إلى والدي الغالي حفظه الله .

إلى أخوتي و أخواتي كل واحد باسمه الذين كانوا لي القدوة و منهجاً في حياتي ، و إلى جميع الأهل و الأقارب و الأصدقاء الذين جمعتني بهم صحبة الدراسة .

إلى كل من علمني حرفا طيلة فترة الدراسة من التعليم الابتدائي حتى الجامعة أساتذتي الكرام .

إلى كل من جمعني بهم القدر و فرقني عنهم القدر ، و إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع ، حفظهم الله جميعاً .

الخاتمة:

من خلال ما تم تقديمه في هذا البحث يمكننا القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول ، خاصة الدول النامية منها نظراً لاهتمامها الكبير بها و لكبر عدد هذه المؤسسات ونظراً لما تقدمه هذه المؤسسات من أهمية للاقتصاد و الدور الريادي الذي تساهم به في تحقيق النمو الاقتصادي و التقليل من حدة البطالة و مساهمتها بحيوية في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام ،إلا أن بالرغم من التطور المستمر الذي حققه هذا القطاع في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلا أن يبقى يواجه مجموعة من العوائق و العراقيل التي تحد من نشاط هذا القطاع وسيرورته من بين هذه العوائق نجد بطئ الاجراءات الإدارية و تعقيدها و نقص المعلومات ،عوائق مرتبطة بالعقار.

ونضراً لأهمية هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عملت الجزائر على دفع هذا القطاع و تمكينه بالقيام بدوره الاقتصادي و ذلك من خلال تبني مجموعة من البرامج و الآليات لدعم هذا القطاع .

عند دراستنا لمكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني استخلصنا من هذه الدراسة النتائج التالية :

نتائج البحث :

- ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النهوض بمعظم اقتصاديات الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية . - يؤدي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دوراً حيويا و ريادياً في الاقتصاد الجزائري أكثر من الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الكبيرة .

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر المحرك الاقتصادي للنشاط الاقتصادي .

- يعتبر مشكل التمويل من أكبر العوائق التي تقف أمام توسع نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السبب يكمن في صعوبة التمويل من طرف البنوك في مجال التمويل .

- إن صدور القانون التوجيهي 18/01 في سنة 2001 أدى خطوة صحيحة في ترقية هذه المؤسسات .

- ساهمت الهيئات الحكومية في تمويل و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإتباع آليات و برامج الدعم من أجل رفع قدرات هذه الأخيرة و تحسين أدائها .

- إن أساليب و آليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر لا تزال بحاجة إلى التطور مع اختيار ما يلاءم واقع هذه المؤسسات بالجزائر .

- إن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لها مكانة عظيمة في تحقيق النمو الاقتصادي و هذا نظراً لأهميتها في توفير مناصب الشغل و مساهمتها في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و في الصادرات .

التوصيات و الاقتراحات :

على ضوء مختلف النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث فضلنا أن نقدم بعض التوصيات في هذا الإطار و هي على النحو التالي :

- ضرورة تسهيل و مساعدة المستثمرين المحلين و الأجانب في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الدولة في الامور الإدارية .

- تخفيض الضرائب المفروضة على الارباح المحققة في هذا المجال .

- العمل على رفع مستوى و كفاءة المستثمرين في نشر الوعي لتسيير هذا النوع من المؤسسات .

- نشر ثقافة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين أفراد المجتمع .

- تقديم مساعدات ومنح قروض من طرف الدولة لهذه المؤسسات من أجل استمرارية ونمو هذه المؤسسات .

الشكـــر

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بعظمة جلالته و له الشكر يكافئ نعمه و يوافي مزيده ، و أفضل الصلاة على سيد الأولين و الآخرين و إمام المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و على آله الطاهرين و صحبه أجمعين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين و بعد ألا بذكر الله تدوم النعم ،و عليه فإنني أتقدم بالشكر و الحمد لله سبحانه و تعالى على نعمه و امتنانه إذ بفضله و توفيقه تمكنا من إتمام هذا العمل ، فالحمد لله رب العالمين ، كما أتقدم

بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ قادري عبد القادر المشرف الذي ساهم معنا بجهده ووقته و نصائحه كما أتقدم بالشكر أيضاً إلى جميع من ساعدنا في هذا العمل من أساتذة و إطارات في المؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء بمستغانم.

تمهيد :

لقد شاهد العالم ابتدءًا من القرن العشرين انتشاراً واسعاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى أنها أصبحت ميزة مختلف اقتصاديات دول العالم خاصة المتقدمة منها ،وقد ساهم هذا النوع من المؤسسات مساهمة فعالة وبارزة في إحداث التقدم و النمو الاقتصادي.

وتتزايد أهمية هذه المؤسسات في الحيات الاقتصادية المعاصرة بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف، أو على المستوى الكلي بالمساهمة في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة ، وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة فهي أكثر أهمية في الدول النامية التي تعاني من اختلال كبير في الناتج القومي فإنها تساهم في خلق وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع وتقليل من حدة البطالة ،فإننا سنحاول في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث التطرق إلى: .

المبحث الأول :مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني :أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها وأهميتها في الاقتصاد.

المبحث الثالث :إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

المبحث الأول :مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعًا خاصًا من المؤسسات الاقتصادية نظرًا لخصوصياتها والتي تعود أساسًا لحجمها ،ويصعب تقديم تعريف شامل لها بسبب بعض

العوائق ، وبالتالي فقد عرفت من عدة جهات ، بتعاريف متشابهة في المعايير ومتقاربة في المضمون .

المطلب الأول : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن محاولة تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف ، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة ، حجم المبيعات ، حجم الأموال المستخدمة ، حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والمسؤولية.....الخ.لذلك وقع شبه إجماع عام بين الكتاب والمؤسسات ومراكز البحوث والهيئات الحكومية والبنوك ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات لإيضاح الحدود الفاصلة بينها وبين مختلف المؤسسات الأخرى وتتمثل هذه المعايير في[1]:

1-**المعايير الكمية:** هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية تتمثل في :

حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات ، التركيب العضوي لرأس المال ،القيمة المضافة، الطاقة المستعملة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر[2].

ورغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها استخداماً عند وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هما معيارا حجم العمالة وحجم رأس المال نظراً لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين، لذا سنتناول كل منهما بشيء من التفاصيل فيما يلي:

أ-**حجم العمالة:**ويعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وحسب هذا المعيار تقسم المؤسسات الى ثلاثة أنواع هي :

---

[1] رابح خوني ،رقية حساني،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، القاهرة :اتراك للنشر و التوزيع ، 2008 م ص 18

[2] عبد السلام ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ،دار النهضة العربية ، مصر ، 1953 م ،ص12

-المؤسسات الاقتصادية الكبرى :وهي مؤسسات توظف أعداد هائلة من العمال يتجاوز عددهم الآلاف أو حتى مئات الآلاف في بعض الأحيان وينقسم هذا النوع إلى المؤسسات الكبرى دولية النشاط ،ومحلية النشاط.

- المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفرد: وتغطي هذه المؤسسات كافة أوجه النشاط الاقتصادي ومختلف مجالاته وفروعه وتشترك كلها في خاصية واحدة تتمثل في قيام صاحب المؤسسة بإدارتها بصفة أساسية ويستعين ببعض العمال عند الحاجة شرط أن لا يزيد عددهم عن عشرة عمال ، ويمكن أن يندمج ضمن هذا الصنف كلا من :الصناعات الحرفية والتقليدية ، الصناعات المنزلية والأسرية .

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:تحتل هذه المؤسسات موقعاً وسطاً بين النوعين السابقين وتوظف بين عشرة عمال وخمسة مائة عامل على الأغلب.

ب-المعيار المالي أو النقدي: إلى جانب المعيار العددي أو البشري نجد المعيار المالي والذي يستند إلى كل من :رأس المال ، رقم الأعمال ، حجم المبيعات.

إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام لآخر باتجاه الزيادة أو النقصان ، خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم ، فما نعتبره مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا العام قد لا يكون في العام المقبل.

2- **المعايير النوعية:** إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نضراً لاختلاف اهميتها النسبية ، واختلاف درجة النمو ، والمستوى التكنولوجي مما أوجد تبايناً واضحاً بين التعاريف المختلفة ولأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها ما يلي [1]:

أ-الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني وأيضا استقلالية

[7] رابح خوني ،نفس المرجع السابق ، ص21

الإدارة والعمل ، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة ، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات ، وأن يتحمل صاحب أو صاحب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.

ب-الملكية : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها عامة كمؤسسات الجماعات المحلية وقد تكون الملكية مختلطة .

ج – الحصة من السوق : إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب

التالية :صغر حجم المؤسسة ، صغر حجم الإنتاج ضآلة حجم رأس المال ، محلية النشاط ، الإنتاج الموجه

للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها .

د – محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه ، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع ، تشكل حجماً صغيراً نسبياً في قطاع اللإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعاً لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات الى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من بين التعاريف التي قدمت نجد [1]:

[1] إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ،ص 63

1. **تعريف اللجنة الأوروبية:"** المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملاً أجيرًا ، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أجيرًا و تتميز باستقلاليتها " .

2.تعريف منظمة العمل الدولية : " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع و خدمات و تتألف غالباً من منتجين مستقلين يعملون لدى الخاص في المناطق الحضرية وفي البلدان النامية ، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، و بعضهم يستأجر عمالاً و حرفيين و بعضها يعمل برأس مال ثابت ، يعتمد على عائد منخفض ،و عادة ما تكسب دخولاً غير منتظمة و تهيأ فرص عمل غير مستقرة ، "

3. تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية: إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة

وأن يكون المدير هو مالك المشروع و تتشكل من مجمو عة من الأفراد و محلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع".

4. تعريف الإتحاد الأوروبي : " تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا الإتحاد كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة جدًا من 1-9 عمال .
- المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا .
- المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا .

5.تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للمشرع الجزائري

في سنة 2001 بادر المشرع الجزائري بتعريفها من خلال القانون التوجيهي 18/01 الصادر في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1] متأثر

[1] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المادة 4 ص 07

بعدة معايير أساسها معيار العمالة وبالرجوع إلى نص المادة 4 من نفس القانون نجد :"تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج لسلع والخدمات".

و على هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5 ،7 هذه المؤسسات كما يلي[1] :

- **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة :** تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد ، و تحقق رقم أعمال يقل عن 20مليون دينار .

- **بالنسبة للمؤسسة المتوسطة :** هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا ، و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و 2 مليار دينار، يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول

الجدول رقم (01-01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

التصنيف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسات مصغرة	01-09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50 - 250	من 200 مليون دج إلى2مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر:القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سنة 2001 ،ص 08-09

المطلب الثالث : خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] لوكا دير مالحة ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون ، فرع قانون التنمية الوطنية ، كلية حقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو ، سنة 2012، ص 16

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بخصائص كثيرة ومتعددة تجعلها أكثر ملائمة للانتعاش الاقتصادي ومن بين هذه الخصائص ما يلي [1]:

- سهولة التأسيس (النشأة)

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال صغيرة ،لتأسيسها وتشغيلها، لما تتميز به من أصول وممتلكات عادة تكون بسيطة، مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

- الجمع بين الادارة والملكية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدارة بسيطة ، مجسدة في كثير من الأحوال بمالكها الذي بدوره يشرف على مهمة تسيير المؤسسة ، وهنا يختفي الصراع بين الادارة والتسيير مما يرفع من دقة الأداء و الفعالية.

- سهولة الادارة وبساطة الهيكل التنظيمي:

يقوم بالإدارة شخص واحد عادة أو عدد قليل من الأشخاص لذلك تتسم هذه الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرار وقوة العلاقة بين أصحاب المشروع و العاملين وارتفاع مستوى الاتصال بين الاتجاهين بسبب قص الهيكل التنظيمي.

- المعرفة التفصيلية بالعملاء و السوق:

فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبياً و المعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها .

- مرونة كبيرة:

تتميز الادارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل فيمكن أن تغير حجم إنتاجها حتى يتوافق مع متطلبات السوق المتقلبة إضافة إلى الطابع الغير الرسمي ، سواء مع العملاء أو المتعاملين .

- ارتفاع معدل دوران المخزونان:

[1] قنيدرة سمية ، دور المؤسسات في الحد من ظاهرة البطالة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير الموارد البشرية ، جامعة قسنطينة ، سنة 2010 ، ص 61-62

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بارتفاع سرعة دوران مخزنات الموجهة للبيع ، هذا ما يرفع من درجة النشاط دورتها الاقتصادية.

- انخفاض مستوى معامل رأس المال الثابت:

تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا أقل كثافة في رأس المال الثابت أي انخفاض معامل تكلفة رأس المال(تكلفة العمل) وهو ما يؤدي لاستيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة والاعتماد عليها بدرجة كبيرة مقابل محدودية الآلات و التجهيزات و بالتالي تقل وتنخفض تكاليف الصيانة والإصلاحات.

2-أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[1]:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

[1] محمد يعقوبي، مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) ص ص45-46

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المداخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

المبحث الثاني : أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها وأهميتها في الاقتصاد .

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أكبر القطاعات المهنية على اقتصاديات العديد من الدول العالم والمشجعة على التقدم ، وهذا ما دعا غالبية الدول التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي وهذا راجع إلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققها في كل من الدول المتقدمة والدول النامية .

المطلب الأول : أنواع المؤسسات الصغيرة المتوسطة ومجالاتها .

1 – أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى أنواع التالية .[1]

أ – مشروعات إنتاجية :وهي نوعان :

- مشروع ينتج سلعا استهلاكية مثل صناعة اليدوية و ورش الإنتاج التي تستخدم المواد المحلية .

[1] نبيل جواد،ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2007م84

- مشروعات تنتج سلعا إنتاج سلع أخرى كالصناعات المعدنية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المعدنية للسيارات.

ب - مشروعات خدماتية : هي مشروعات تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات وصلاح السيارات والخدمات الكمبيوتر .

ج - مشروعات تجارية : وهي التي تقوم بشراء السلع لإعادة بيعها مثل تجارة بالجملة والتجزئة .

2 – مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تنشط المؤسسات الصغيرة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الصناعي ، الخدماتي ، التجاري ، المقالات ، الزراعي والتعدين .

أ . المجال الصناعي :يتسع القطاع الصناعي العديد من المؤسسات الصغيرة :

- المؤسسات ذات المنتجات السريعة التلف كصناعة الثلج ، والمنتجات الألبان ، الخبز والحلويات والفطائر ، تعبئة العصائر ،...الخ

- المنشآت التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك (خياطة الملابس ، ورش الإناث الخشبي والمعدني)

- المؤسسات التي تكون مدخراتها منتشرة في أماكن متعددة .

ب . الزراعة والثروات الحيوانية والسمكية : ينحصر عمل المؤسسة الصغيرة في :

- المشروعات الزراعية (كالفواكه ، الخضر ، الحبوب ، المشاتل ، البيوت المحمية ،الأعشاب الطيبة)

- مشروعات منتجات الحيوانات والثروة السمكية .

ج . المجال التجاري : يعتبر أكثر المجالات التي تتناسب وطبيعة الأعمال الصغيرة وتشمل كل من التجارة العامة و التجارة الجملة ، التجارة التجزئة ....الخ

د . المجال الخدماتي : يشمل كل من الفنادق ، الأنشطة السياحية ، خدمات الصيانة ، الدعاية والإعلان،..الخ

هـ . المقاولات : المقاولات المشاريع الميكانيكية مثل المصانع والمحطات تحلية المال ، محطات توليد الطاقة ، ومقاولات الإنشاءات المدنية وأشغال البحرية .

و . التعدين : عادة ما تقوم المؤسسات بإحدى العمليات أنشطة المناجم أو الملاحات باعتماده على المجهود البشري بصفة أساسية لاستخراج الخامات التي توجد قريبة من سطح الأرض ، أو من البحار والأنهار ، ثم إجراء بعض التعديلات عليها دون استخدام وسائل تكنولوجيا معقدة .

المطلب الثاني : الدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الوظيفي والاجتماعي.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يقتصر دورها على الجانب الاقتصادي فقط ولكن دورها يشمل أيضاً الجانب الاجتماعي فهي بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل تعمل على توفير الطلب على السلع الاستهلاكية وتدعيم الصناعات الكبيرة وغيرها من الوظائف المعتمدة في هذا الميدان ومن بينها نجد أنها تساهم في [1]:

أولاً: تلبية الحاجات الجارية للسكان:

لقد عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنباً إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الجارية للسكان وذلك بالنظر إلى اتصالها المباشر بالمستهلك فعملت على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير السلع التي يمكن لذوي الأجر المنخفض اقتنائها وعملت كذلك على توفير السلع الوسيطية التي تستعملها المؤسسات الكبيرة في عملية انتاجها بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل .

- **تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية** :لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدارتها في هذا الجانب حيث يعمل هذا القطاع على انتاج وتوفير السلع الاستهلاكية وذلك لتمويل الأسواق المحلية وتقليل من الاستيراد.

[1] سكال حنان ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، لنيل شهادة الماستر ، تخصص تسيير استراتيجي دولي ،قسم علوم التسيير ، جامعة مستغانم ،سنة 2012 ، ص 47

ـ تلبية الطلب على السلع الوسيطية: إن من أدوار المؤسسات تغطية جزء من السوق المحلي و الوطني من السلع حيث اهتمت هذه المؤسسات بإنتاجها وتمثل الصناعات الغذائية والزراعية 29.9% من مجموع قطاع النشاط الصناعي متقدماً على كل من الصناعة الخشب والفلين 19.2% وصناعة مواد البناء 14.49%وصناعة النسيج13 %

ـ توفير مناصب الشغل :إن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية يساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة وخاصة في المجال الزراعي و قطاع الخدمات سعياً وراء فرص العمل .

ثانياُ: تدعيم الصناعات الكبيرة

إن التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسيطية وتنوع الانتاج الصناعي وهذا من خلال العلاقات مابين القطاعات وعملها على خلق روابط بين الإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي ويظهر ذلك في[1] :

ـ تكثيف النسيج الصناعي و الاقتصادي: إن من أوجه التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الكبيرة هو تقديم هو تقديم الخدمات و المساعدات للمؤسسات الكبيرة حيث كلما وجدنا مصنعاً كبيراً لإنتاج منتج معين إلا وجدنا شبكة من المصانع الصغيرة تحيط به من أجل صنع الأجزاء الثانوية للصناعات الكبيرة فمثلاً نجد مصنع السيارات يهتم بصناعة الأجزاء الأساسية للسيارة فقط حيث يترك الأجزاء الثانوية مثل صناعة الكراسي السيارات للمؤسسات الصغيرة المتخصصة في ذلك وتتمكن الصناعات الصغيرة والمتوسطة من

تمتين نسيجها الصناعي من خلال مشاركتها في :

ـ توفير منتجات كبيرة من أجل توجيهها نحو الاستهلاك أو من أجل خدمة البرامج الوطنية الكبرى مثل الصحة التربية ،السكن ....إلج

[1] سكال حنان ، مرجع سابق ، ص 51

- توسيع سوق الشركات و المؤسسات العمومية الوطنية عن طريق استعمالها لمنتجات نصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع .

- توفير المنتجات الوسيطية و النهائية بتعاون القطاع الفلاحي مع القطاع النشاطات الأخرى وهذا يتم بالضرورة بمساهمة الفروع الصناعية.

- **تنظيم الاستهلاكات الوسيطية:**نعني بعملية تنظيم الاستهلاكات الوسيطية تعاون الصناعات الكبيرة مع الصناعات الصغيرة و المتوسطة عن طريق ما يسمى بالمقاولة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير الصناعات الوسيطية للمؤسسات الكبيرة وهذا بموجب اتفاقية تكون بين المؤسسة الكبيرة والصغيرة أو المتوسطة من أجل تصنيع جزء من المنتوج ويمكن أن تطلق على صناعة إنها مقاولة من الباطن إذا خصصت 50 بالمائة أو أكثر من قيمة إنتاجها في تغطية الإنتاج الموارد في العقد إلا أن وظيفة التسويق ليس من اختصاصها.

ثالثاً:الأدوار الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصية في الحفاظ على الطابع الصناعي المحلي ومنافسة المنتوج الأجنبي حيث أن الجزائر وهي مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وكذا توقيع الشراكة مع المجموعة الأوربية فرض عليها ضرورة ترقية المنتوج المحلي عن طريق مراقبة الجودة التي تبقى الضمان الأول و الوحيد لقدرة المنتوج المحلي على منافسة المنتوج الأجنبي وكذلك عن طريق تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تضمن المحافظة على الطابع الصناعي الوطني و المحلي أمام المنتوج الأجنبي زيادة عن ذلك بانتشار المعارف والمهارات بين أفراد المجتمع المحلي و ترقية فكر العمل الحر وظهور منظمين جدد وترقية الاقتصاد العائلي بإنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت ،تسمح بتوسع الخيار أمام المستهلكين من خلال عرضها أنواعاً كثيرة من السلع و الخدمات.

المطلب الثالث : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تشير إحدى الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تساهم بنحو 25 % إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة ، وتشير التقديرات منظمة للتنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن معدل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26 % من إجمالي الصادرات ، وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية المركز الأول بنحو 53% تليها الدنمرك وسويسرا بنحو 46 % و40 % على التوالي ، ثم السويد بنحو 30 % ، فرنسا وهولندا 26% أما اليابان فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز 13.5% ، وبلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الأسيوية معدلات عالية جدا حيث بلغت 60% في الصين ، 56% في التايوان ، و40 % في كوريا الجنوبية ، فقد أصبح الاعتماد قويا حول الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبادر في ابتكار منتجات وعمليات انتاجية جديدة ، وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة إذا أنبثث نجاحا [1].

قد بينت الدراسة الميدانية في كندا ، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة أخذت تنافس المؤسسات

الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات

[1] نبيل جواد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 82 – 83

الأكثر تناسبا وملائمة مع قطاع الموجود فيه .

ترجع أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:

- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة ، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، فهي تلعب دورا هاما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذا أنها كثيرا ما توفر فرص العمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة الاتي يفتقرن على مصادر البديلة للدخل

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية ، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالقة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة العمل وندرة رأس المال ، وكلما توسع نشاط تلك المؤسسات في الأسواق غير الرسمية أصبحت الأسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل

- تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرات الإنتاجية الشاملة ، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصادية كافة ، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة ، فهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المؤسسات الكبيرة ، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحوا صر والأرياف

- وعلاوة عن دور الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنها تقدم العديد من المميزات التي يمكن تخليصها كالأتي .

- إتاحة فرص عمل رؤوس أموال أقل

- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلا من تدبير هذه المدخرات في الاستهلاك.

- استغلال المواد الأولية المتاحة محلية .

- تعد هذه المؤسسات صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي .

- لا تحتاج إلى مستوى عالية من التدريب .

- توفر المنتجات هذه الصناعات جزءا هاما من الاحتياجات السوق المحلي ما يقلل من الاستيراد .

- تستطيع مواجهة التغييرات السوق.

1 – أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة [1]: اهتمت الكثير من دول العالم المتقدمة بإقامة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد المجال الأساسي والمهم لاستيعاب الكثير من المنتجات الصناعات الكبيرة مما يحقق نوعا من التشابك المتبادل بين نوعين ، وفي الوقت الحاضر يحظى هذا القطاع باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم ، انطلاقا من الدور الدعم المهم لهذه الصناعات في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول ، فقد أكدت تجارب العديد من الدول مثل اليابان والصين والولايات المتحدة وألمانيا وغيرها على الدور الدعم والتشجيع المقدم لهذا القطاع في تحقيق طفرة نوعية ومهمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول حيث يتجلى هذا الدور في النقاط التالية :

- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع المتنافسة للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى وخاصة الدول الحديثة التصنيع.

- تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الانتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى ، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم .

[7] شبوطي حكيم الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية جامعة يحي فارس المدية العدد03 جوان 2008ص113

- توفير العديد من الفرص العمل للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات .

- الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم في تحسين مستوى المعيشي و الدخل للأفراد، مثل الخدمات والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بأذواق الأفراد .

2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية:تكتسب المؤسسات المتوسطة والصغيرة أهميتها في الدول النامية من عدة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توافر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الاقتصادي ويمكن إيجاز ذلك في ما يلي [1]:

- تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع الكثافة العمل مما يساعد هذه الدول على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف الرأسمالية عالية .

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتشار الجغرافي مما يساعد على التقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تعزي المؤسسة الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو التعامل معها.

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية حاجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي تربط بأذواق وتفصيل المستهلكين بدرجة أكثر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في التنمية المدن الثانوية مما يساعد على تخفيف من حدة التمركز العمراني الزائد لعواصم الدولة ومدنها الرئيسية.

ولما كانت المنشآن المؤسسات الصغيرة تستخدم فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا وأساليب أيضا بما يتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وندرةٍ رأس المال في البلدان النامية ، فإنها بذلك تكون هي الأقدر على تعظيم الناتج الصناعي والعمالة وذلك بالمقارنة بالمنشآت كبيرة الحجم التي تميل إلى استخدام فنون انتاجية كثيفة رأس مال .

[1] شبوطي حكيم ، نفس المرجع السابق ص114

إذا تطرقنا إلى تجربة التصنيع في البلدان النامية فنجدها تتمركز بإقامة العديد من المشروعات الكبيرة العالية التكاليف ، وقد تكبدت الدول الكثير لتغطية خسائرها وقد ترتب على عدم نجاح بعض هذه الصناعات ضياع قدر كبير من رؤوس الأموال فضلاً عن إبطاء في معدل نمو الصناعي ، ومن ثم فإن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر خطوة الأولى صحيحة في المرحلة الأولى قد قامت الثورة الصناعية ببريطانيا في القرن الثامن عشر وبلاد غرب أوربا الأخرى في القرن التاسع عشر على أكتاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثالث : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها .

يعتبر الحصول على التمويل مشكلا تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيرها من المؤسسات رغم تعدد مصادر التمويل المتاحة ويرجع ذلك أساسا لحجمها ، ويتحكم في هيكل تمويلها عدة عوامل كذلك ، تحظى هذه المؤسسات غالبا بدعم من الدولة في إطار الاقتصاد السوق ومن جهات خاصة كذلك من أجل هذه المشاكل ، وتختلف آليات وإجراءات الدعم هذه من الدولة لأخرى باختلاف الإمكانيات المتاحة ومستويات النمو ، وتعتبر محاضن الأعمال من بين الأدوات المشتركة التي تمكن أن تستخدمها الدولة والقطاع الخاص على حد السواء مع اختلاف الأهداف بينها .

المطلب الأول : مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المفروض أنّه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة، كلما تيسرت شروط الحصول عليها، لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها واستمرارها، إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة، حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهذا على مستوى جميع أنحاء العالم، غير أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول النامية والعربية بشكل خاص، نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها، الذي يرتكز بصفة أساسية على البنوك، والذي يتسم بشيء من القصور وعدم الانتشار

والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة، فضلا عن ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمري[1].

1 - مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي: حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنظم و لاسيما من البنوك التجارية، ويمكن إيجاز أهم هذه الصعوبات في:

– المبالغة في المطالبة بالضمانات، وبالقياس فإنّ غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل المصرفي الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص الحصول على التمويل اللازم لها.

– صعوبة الحصول على القروض من خلال رفض البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها، و عدم تحمسها لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم معاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك.

– محدودية حجم و نوع التمويل حيث غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل، وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد.

– طول مدة الإجراءات حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك.

2- مشاكل متعلقة بالمؤسسة: بالإضافة إلى مشاكل التمويل المصرفي التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، قد تصطدم بمشاكل تتعلق بالمؤسسة نفسها.

– ضعف التمويل الذاتي حيث من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ضعف القدرة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم

[1] حكيم بوحرب، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008 ص105.

كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية، والتي تظهر آثارها بشكل جلي من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسات الأخرى المشابهة في السوق.

– السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة.

3- مشاكل تمويلية أخرى: بالإضافة إلى المشاكل التمويلية المترتبة عن شروط التمويل المصرفي وقصور الإدارة المالية للمؤسسة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه معوقات أخرى ناتجة عن المحيط المالي الذي تنشط فيه، تساهم في الحد من فرص نفاذها لمصادر التمويل، وذلك بما يعمق من مشاكل تمويلها، ويمكن حصر تلك المعوقات في ثلاث نقاط أساسية:

– **عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تتزايد حدة مشكلة التمويل في حالة ما إذا كانت الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنه وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات.

– **عدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية:** يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لسبب عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك، وهذا ما يضيع على هذه المؤسسات فرصة كبيرة لتمويل استثماراتها.

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هناك عدد من مصادر تمويل متاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتعتمد هذه المصادر على أسلوب استخدام الأموال ،و يمكن تصنيف الخيارات التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صنفين داخلية وخارجية ، سواء من أجل إنشاءها أو من أجل سير نشاطها وتطويرها وتنميتها [1].

1 – المصادر الداخلية:

1 – 1 – الادخارات الشخصية :

غالبا ما يعتمد على هذا المصدر بشكل كبير عند إنشاء المؤسسة فالمستثمر الجديد غاليا ما يتخوف من المخاطر بأموال الغير حتى لا يتحمل عبئا كبيرا في حالة الخسارة ، كما أنه قد لا يرغب بمشاركة الغير في رأس مال المؤسسة وبالتالي إدارتها وتسييرها ، وحتى إذا اضطر إلى اللجوء إلى تمويل خارجي فإنه سيجد صعوبة في

إيجاد المستثمرين يقبلون تحمل درجة خطر عالية معه في ظل غياب ضمانات كافية والتي تفتقر إليها كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1 – 2 – الشركاء والمساهمون في الشركة :

يمكن الحصول على التمويل بتحويل المؤسسة إلى شركة وإصدار الأسهم ، إضافة إلى أن المشاركين يوفرون ضمان أمام الجهات المقرضة ـ وقلما تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا الخيار كون إصدار الأسهم يتطلب نجاح المؤسسة ووضعية جيدة لها في السوق حتى يكون هناك طلب على أسهمها .

1 – 3 – الأرباح المحتجزة.

يمكن توفير لتمويل نشاط المؤسسة من خلال تخصيص جزء من الأرباح لذلك أو من خلال ما يخص كاحتياطات واهتلاكات ، وهذا المصدر بالنسبة للمؤسسة التي أنشأ منذ فترة وأصبحت تحقق نتائج إيجابية .

1– 4 – الائتمان التجاري:

[7] رابح خوني ، رقية حساني ،نفس المرجع السابق ص 153- 156

وهي التسهيلات التي تحصل عليها المؤسسة عند شراء مستلزمات ومعدات الإنتاج وذلك لمدة معينة حيث توفر لها مبالغ مالية، وللائتمان التجاري مخاطر كثيرة على المؤسسة الصغيرة أهمها :

- تشجيع أصحاب المؤسسة على الإسراف والحصول على مستلزمات غير ضرورية، فيصبح الائتمان التجاري مصدر تكلفه وليس مصدر تمويل لما يترتب عن ذلك من التزامات سداد تفوق إمكانية في المستقبل، إذ أن المؤسسة الصغيرة أموالها محدودة ومعدلات نموها بطيئة .

- التركيز على الائتمان التجاري قد يؤثر على جودة الإنتاج ، إذ يصبح تقديم تسهيلات السداد معيارا أكثر أولوية من جودة الموارد المشتريات في اختيار الموردين .

2 – المصادر الخارجية :

2 – 1 – الاقتراض من الأهل والأقارب : وهي اللجوء إلى الأقارب لتوفير التمويل وغالبا ما يكون بدون مقابل مادي نتيجة ما تفرضه العلاقة بينهم ، وهو ما يؤثر على استقلالية المؤسسة في اتخاذ القرار إضافة إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية كالتوظيف بناء على ذلك[1]:

2 – 2- الاقتراض في السوق غير الرسمي :

تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية باقي الموارد المتاحة إلى تقدم فيه قروضا صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جدا ، والفائدة تحسب باليوم أو الشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة وعادة ما تأخذ ضمانات مالية لتأمين عمليات الاقتراض حليا ذهبية ، أو رهنات عقارية

وتبرر هذه الشروط ومعدلات الفائدة الكبيرة بالواقعية في ظل ندرة البدائل أمام من يلجأ لهذا النوع من التمويل

2- 3 – البنوك التجارية:

[1] رابح خوني :نفس المرجع السابق : ص 156

تقدم البنوك التجارية قروضا مقابل معدل فائدة على هذه القروض ، وتطلب ضمانات من المقترض حتى تضمن سداد القرض وفوائد ، كما أنها تقدم أشكال أخرى من التمويل كقرض الإيجار ، القرض المستندي[1] .

2 – 4 – التمويل الاسلامي :

يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل

- تحريم الربا (الفوائد)

- تحريم التمويل مشاريع لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كالخمور ، التبغ ، التسليح .

- تقاسم الربح والخسارة .

وبذلك فإن البنوك الاسلامية لها أدوات تمويل تتوافق مع هذه المبادئ تختلف عن تلك التي تقدمها

البنوك التقليدية ومن بين صيغ التمويل الإسلامي

- **المضاربة :** يختفي معنى الكلمة هذا عن معناها في الفكر الاقتصادي المعاصر ، فهي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين أولهما صاحب المال والثاني المضارب (الذي يستخدم المال) يعرض صاحب المال شروطه على المضارب فإن قبل بها يتم الاتفاق على نسب الأرباح لكل طرف .

وفي حال الخسارة الغير ناتجة عن التقصير أو إهمال المضارب فإن صاحب المال يخسر ماله والمضارب يخسر العمل الذي قدمه ولا يأخذ شيئا مقابل هذا العمل .

- **المشاركة:** الشركة لها عدة أشكال منها شركة المفاوضة وشركة العنان وهما تقومان على المشاركة أكثر من فرد بماله ، فتتجمع أموال الشركاء في وعاء واحد يستخدم لتحقيق أهداف استثمارية يتفق عليها الشركاء جميعا .وهي تقوم أساسا على تقاسم الربح والخسارة إضافة إلى شركة الأعمال أو المصانع وشركة الوجوه، كل شكل منها ذو شروط مفصلة فقهيا .

[1] عبد الرحمن يسري أحمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها ، الاسكندرية ، دار الجامعية ، 1996 م ، ص ص 40 – 41

- إضافة إلى عقود البيع المختلفة منها :

المرابحة : وهو بيع سلعة من طرف لآخر مع إضافة هامش ربح والتسديد يكون فورا أو على فترة زمنية حسب الاتفاق .

التسليم : تسليم الثمن حاضرا مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة .

بيع الآجل : عقد يتم بموجبه الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه

عقد الإجارة : وهو شبيه بالقرض الإيجاري الذي سبق ذكره .

إن مبدأ تقاسم الخطر بالتالي الربح والخسارة يجعل صيغ التمويل الإسلامي أكثر ايجابية بالنسبة للمستثمرين وتعد مختلف هذه الصيغ ملائمة جدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ن فبالنسبة للمضاربة لا يتم التركيز فيها على القدرة على الوفاء بل كل التركيز تكون على الربحية كمعيار ، بالتالي فهي أكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة المبدعة لأنه إذا كانت القدرة المالية للمؤسسة مرتبطة أساسا بالحجم فإن الربحية ليست كذلك ، كما أن التمويل عن طريق عقود البيع المذكورة مناسب جدا لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل أو احتياجات رأس المال العامل للمؤسسات صغيرة والمتوسطة ، فعقد السلم يمكن المنتج الصغير من الحصول على سيولة نقدية مقابل التعهد بتسليم كمية من انتاجه بعد فترة من الزمن ، كما أن المرابحة تمكنها على شراء المعدات والدفع بالتقسيط ، وهو ما يشبه ما تقدمه البنوك التقليدية ولكن بدون فائدة .

وقد أجريت دراسات عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الاقتصاديات الإسلامية والتي أثبتت أن التمويل المخصص لهذه المؤسسات غير كافي ، وبالتالي فإن هذا التباين بين النظرية وما يوجد في الميدان يمكن تفسيره جزئيا بأن البنوك الاسلامية تسلك نفس السلوك البنوك التقليدية ، التي ترى أنه عمليا يستحيل الفصل بين القدرة المالية للمؤسسة وجدوى المشروع ككل أي ربحيته ، كما أنه بالرغم من تعدد هذه الصيغ التمويلية فإن

الدراسات أثبتت هيمنة المرابحة في تعاملات هذه البنوك بنسبة 59 % من مجمع المعاملات المالية التي تقدمها[1]

وذلك نتيجة الربحية العالية التي تقدمها المرابحة في وقت قصير إضافة إلى إمكانية التحكم في خطر مقارنة بالصيغ الأخرى

2 – 5 – رأس المال المخاطر :

يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل من شركات رأس المال المخاطر التي تغطي الحاجات التمويلية

للمؤسسة دون طلب ضمانات وهي تهتم بنوعين من المؤسسات:

- المؤسسات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة .

- المؤسسات القائمة التي تعاني من مشاكل إدارية ومالية وتسويقية وإنتاجية وغيرها من مشاكل أخرى .

إذ تتحمل هذه الشركات درجة خطرة كبيرة كونها تتوقع تحقيق أرباح عالية جدا.

كما يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل من ما يسمى بـ " Business Angel " وهو شخص مستثمر ذو خبرة كبيرة يستثمر ماله ، وقته ومهاراته التي اكتسبها من خبرته ، وتتم العملية في ثلاثة مراحل حيث يقوم المستثمر بالبحث عن المؤسسات المتاحة أمامه واختيار إحداها ثم يقيم المؤسسة وفريق الإدارة وأخير يتم التفاوض بين الطرفين ، وقد اعتمدت على هذا الشكل من التمويل عدة مؤسسات كبيرة في مراحل نموا الأولى .

2 – 6 – الهيئات الحكومية المتخصصة :

[1]Habib Banbayer , le dévelopment des sources de finoncement des PME en Algerie ; emergence de finonce islamigue " revue de l' économie et de management , université Tlemcen en ligne , 2009 , octobre , N 9

حيث تمنح هذه الهيئات قروضا بدون فوائد أو فوائد رمزية وبدون ضمانات ، إذ أنها لا تهدف إلى الربح كونها أنشئت في إطار سياسة الدولة لدعم الاستثمار والتنمية ومن أمثلتها ما يلي [1]:

- إدارة المشروعات الأمريكية .
- الشركة الشعبية التمويلية في اليابان .
- بنك الإنماء الصناعي ، مؤسسة الاقراض الزراعي ومؤسسة نهر الأردن في الأردن .
- الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهاز الحرفيين في مصر .
- وكالة دعم وتشغيل الشباب ، ووكالة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر .

2 – 7 – التمويل التأجيري أو قرض الإيجار (crédit – bail):

يتح التمويل التأجيري للمؤسسة الحصول على التجهيزات إنتاج واستعمالها بدون ملكيات ، حيث تقوم الجهة المتخصصة سواء كانت بنك أو مؤسسة تمويل تأجيري ، تقوم بشراء التجهيزات التي ترغب المؤسسة في الحصول عليها وتؤجرها لها ، بالتالي تحصل المؤسسة على تجهيزات انتاج مقابل التزام مالي بدون تحمل تكلفة الصيانة ، هذه الصيغة تناسب كثيرا المؤسسات والمتوسطة كونها غالبا ما تعاني من المشاكل التمويل الناتجة عن قلة رأس مالها

المطلب الثالث : حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل حاضنات الأعمال أداة فعالة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كونها لا تكتفي بتوفير الدعم المالي فقط بل بالإضافة توفر إلى ذلك دعمًا في مختلف النواحي التي غالبًا ما تشكل عائقًا لها ، وتتسبب في زوال و افلاس هذه المؤسسات

[1] عبد الباسط وفا ، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دار النهضة العربية ، مصر، 2001، ص02

أولا : مفهوم حاضنات الأعمال :

من بين التعاريف المقدمة نذكر :

يمكن تعريفها على أنها مؤسسة قائمة بذاتها(لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار ، الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلاً أو سنتين) . ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو المؤسسات مختلفة[1].

- تعرفها المفوضية الأوربية كما يلي :

" حاضنات الأعمال (مشاتل الأعمال) هي مكان ترتكز فيه المؤسسات أنشئت حديثا ، في فضاء محدود ، هدفها زيادة حظوظها في النمو والنجاح ، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات مشتركة (هاتف ، فاكس

أجهزة إعلام آلي ....الخ) ، وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، وتهدف أساسًا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل ، وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا " [2] .

بذلك فإن حاضنات الأعمال تقدم دعما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من تخطي العقبات التي تواجهها خاصة في مراحل حياتها الأولى .

تختلف أشكال الحاضنات فقد تكون عامة أو متخصصة في مجال ما (الإنتاج، الصناعات التقليدية ....)

كما أنها قد تكون موجهة لفئة معينة (طلبة ، مؤسسات أجنبية ....) أو تكون موجهة لمؤسسات قبل الإنشاء ، بعد الإنشاء أو في مرحلة النمو .

توجد مصطلحات أخرى مستعملة في هذا المجال فبالنسبة لفرنسا يستعمل مصطلح محاضن " incubateur

[1] حسبن رحيم ،ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : نظام المحاضن ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، 8 – 9 أفريل 2003م ، الأغواط

[2] عبد الكريم عبيدات ، ضيف أحمد ، حاضنات الأعمال كآلية لإشراك المجتمع المحلي في التنمية ، الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية : الواقع والتحديات ، ، جامعة سعد دحلب - البليدة،17 – 18 ماي 2010م

" بالنسبة لإنشاء مؤسسات جديدة أما بالنسبة للمؤسسات التي تم إنشاؤها فيستعمل مصطلح مشاتل " pépinière " ، ولكن بشكل عام مصطلح المحاضن يغطي المعنيين معًا.

وتختلف أهداف كل حاضنة باختلاف الجهة المشرفة عليها ، فمن بين أهدافها خلق مناصب شغل ، تطوير نشاط الاقتصادي بخلق مؤسسات ، الربح ، نقل التكنولوجيا ، تنمية مناطق معينة تعاني من مشاكل معينة ، تنويع النسيج الاقتصادي تطوير مجال نشاط معين ....

ثانيا : أنواع حاضنات الأعمال

تقسم حاضنات الأعمال إلى أربع مجموعات رئيسية هي[1] :

تقسم حاضنات التنمية الاقتصادية المحلية ، حاضنات المؤسسات الأكاديمية والعلمية ، حاضنات المؤسسات الكبيرة ، الحاضنات المستقلة منشأة من طرف مؤسسات أو مستثمرين خواص.

1 – حاضنات التنمية الاقتصادية المحلية :تنشأ بمبادرة محلية عمومية غالبا ، وتعتمد في بداية بشكل كبير على التمويل العمومي المحلي ، تهدف أساسا إلى تنمية وتنشيط النشاط الاقتصادي المحلي بتسهيل انشاء المؤسسات وخلق مناصب الشغل ، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت شوطا كبيرا في مجال

حاضنات الأعمال نجد مدينة " Santjose " في كاليفورنيا مولت سنة 1996 م حاضنة ذات هدف غير ربحي ، مهمتها استقبال المؤسسات الأجنبية و مساعدتها على التكيف والاستقرار وربطها بعلاقات مع الشركاء المحلين وقد حققت نجاحا ملحوظا .

2 – حاضنات المؤسسات الأكاديمية والعلمية :

تنتمي للجامعات ومراكز الأبحاث ، قد تتواجد في حرم الجامعة أو خارجه ، وقد تكون مرتبطة بمخابر بحث ، كما يمكن أن تكون مرتبطة بعدة جامعات ، وتهدف أساسًا إلى زيادة مداخيلها (نتيجة الاعلانات التي تقدمها لها الحكومة في هذا المجال ، أو عن طريق تراخيص استعمال أبحاثها التي تقدمها هذه المؤسسات) ، جذب طلبة جدد وأساتذة متميزين ومؤسسات داعمة ، توطيد العلاقة مع المجال التطبيقي ومجال الصناعة بالخصوص ،إضافة

[1] حسبن رحيم ،ترقية شبكة ، نفس المرجع السابق .

إلى تنمية روح المؤسسة أو المقاولة في الجامعة وفي مختبراتها . في الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت في

سنة 1993 م حاضنة أعمال متخصصة في المجال التكنولوجي باسم " TEN " بمعنى " The Enntreprise Network "من طرف مجموعة من المؤسسات في كاليفورينا في منطقة تسمى " وادي السليكون " [1] ،

وقد انضمت إليها بعد ذلك وكالة أبحاث الفضاء " NASA " كأهم ممول للحاضنة ، قدرت ميزانية " TEN " بـ 1.5 مليون دولار ساهمت " NASA " بـ 1 مليون دولار و بمساحة 4500 م خصص للحاضنة شبكة من 300 مستشار ، تبقى المؤسسة مدة 18 شهرا على الأقل في الحاضنة ، وفي سنة 2001 م من بين 100 مؤسسة نجحت 65 مؤسسة بشكل كبير و 25 مؤسسة في حالة متوسطة وفشلت 10 مؤسسات فقط ، وقد قيمت المؤسسات الناجحة في 2001 م ب 40 مليار دولار

3- حاضنات المؤسسات الكبيرة :

تنشئها مؤسسات كبيرة في إطار استراتيجيات العالمة وسياستها الابداعية والتي تأخذ عدة أشكال كالتحالفات الاستراتيجية من البحث ، رأس مال المخاطر ، دعم حاضنات خارجية ، يمكن إدراج تجربة الحاضنة " TEN " في هذا الإطار كذلك ، كون مجموعة من المؤسسات الكبرى شاركت في إنشائها .

4 – الحاضنات المستقلة ينشئها مستثمرين خواص :

تهدف إلى ربح ، كرأس المال المخاطر إضافة إلى ما يسمى " Les Busines angels " وهم أفراد

[1] هي المنطقة الجنوبية في منطقة خليج سان فرانسيسكو في كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، هذه المنطقة أصبحت مشهورة بسبب وجود العدد الكبير من مطوري ومنتجي الإلكترونيات ، وحاليا تضم جميع أعمال التقنية العالية في المنطقة ، حيث أصبح اسم المنطقة مرادفا لمصطلح التقنية العالية ..

لديهم خبرة في مجال الأعمال ورأس مال ، يستخدمون خبرتهم وعلاقتهم وورقتهم لمساعدة أفراد آخرين

جدد في مجال الأعمال ويكونون إما أفراد وإما بالاشتراك بين مجموعة من الأفراد وقد تكون رسمية أو غير رسمية

ثالثا : أهمية الحاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

يخلق صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوائق بالنسبة لها تهدد بقاءها خاصة في مراحل حياتها الأولى التي تتميز فيها بنقص الخبرة والهشاشة في كل المجالات ، وبهذا تظهر الحاجة إلى آليات أو أدوات تساعد هذه

المؤسسات على تخطي فترات حياتها الأولى بنجاح ، وهو الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال من خلال :[1]

- تقديم الاستشارة فيما يتعلق بدراسات الجدوى للمشاريع واختيار الآلات والمعدات والمواد وطرق العمل

- توفير للمؤسسات الصغيرة المحتضنة مبنى يشمل مكاتب الادارة لكل منها وقاعة استقبال مستقلة أو مشتركة إضافة إلى تجهيزات الاتصال الأخرى .

- تقديم التمويل مسير للمؤسسات المحتضنة لمساعدتها على الاتفاق الاستثماري الأولى .

- إرشاد المؤسسات المحتضنة إلى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاطها وذلك فيما يتعلق بالقوانين والشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التأمين وكذا الموردين والأسواق المحتلة .

[1] حسين رحيم ، مرجع سبق ذكره

خلاصة الفصل:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام جل بلدان العالم ، و أصبحت تتصدر أجندة الأولويات في مختلف البرامج الاقتصادية بهدف دفع عجلة التنمية والاستثمار نظراً للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق التوازن ، حيث أنها تتميز على خصوصيات مميزة تحد من الخيارات التمويلية المتاحة لها نتيجة لحجم رأس مالها رغم ذلك فنجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني دائماً من مشاكل في مجال التمويل ،والناتجة عن ضعف التمويل الذاتي ،ففقدان البنوك الثقة في هذه المؤسسات والاهتمام الغير الكافي بالتخطيط المالي والإفراط في سحب الأرباح من المشروع وغيرها من المشاكل التي تكرس مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أنها تسعى دائماً إلى الوصول إلى الأهداف المرجوة .

تمهيد:

تكملة لما تطرقنا إليه في القسم النظري وتأكيداً للإحصائيات التي تطرقنا لها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومكانتها في الاقتصاد الوطني قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء (EDIMCO) لمعرفة مكانة هذه المؤسسة في محيطها الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي و إن كانت فعلاً تلعب دورً فعالاً في النمو الاقتصادي و في النشاط الوظيفي و الاجتماعي فقد قمنا بدراسة حالة هذه المؤسسة بحيث قمنا في المبحث الأول بإلقاء نظرة عامة حول المؤسسة ومهامها وأهدافها ودراسة هيكلها التنظيمي ،أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة الدور هذه المؤسسة و المشاكل التي تعاني منها.

المبحث الأول : لمحة عن المؤسسة

تطرقنا في هذا المبحث إلى تقديم مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم بما فيها نشأتها وتطويرها وكيفية تصنيفها ومهامها وشرح هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول : تقديم مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء (EDIMCO)

المؤسسة الوطنية لإنتاج و توزيع مواد البناء المختصرة في (EDIMCO) هي مؤسسة أنشأت بتاريخ 25 سبتمبر 1984 كان هذا بمقتضى القرار الوزاري رقم 5280 /م ع /و المتضمن ذلك مقرها الرئيسي بولاية مستغانم برأسمال يقدر بـــــــ 250.000.000 دج.

تمتلك المؤسسة 29 سنة خبرة في مختلف مجالات البناء ، ووجودها ناتج عن النجاح الذي حققته بتحكمها في معظم النشاطات سواء كانت إنتاجية أو تجارية وقطاع مواد البناء ، وكذلك النتائج القياسية التي حققتها في الإنجاز و المقاولة وتعمل المؤسسة على تبني علاقات دائمة مع الزبائن، وتعمل على إرضاء حاجياتهم وتطلعاتهم.

ولقد تم تطوير شبكة التوزيع للشركة بولاية مستغانم و هذا خلال الفترة ما بين 1985 و 1990 عن طريق فتح منافذ تأجير في عدة مناطق ،وتم تحويل مؤسسة توزيع مواد البناء لتأخذ شكل شركات ذات الأسهم EPE/SPA، بمقتضى العقد التوثيقي رقم 30/96 والصادر في 1996/01/17 ولقد تم تعيين السيد مدير لحسن كرئيس مجس إدارة المؤسسة بمقتضى محضر المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 2002/04/27 والذي نص بقراره بذلك .

تتكون مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء (EDIMCO) من وحدات تتمثل في ما يلي :

وحدة الحديد والصلب .

وحدة التعبئة والتغليف والتوزيع .

وحدة الترقية العقارية .

وحدة التجارة.

تنتج المؤسسة منتجات مواد البناء متنوعة من بينها (منتجات خشبية كالأبواب، منتجات حديدية،قالب ، خرسانة مجمعة وغير المجمعة) كما أنها تشتري منتجات مجهزة ونصف مصنعة وتقوم بإعادة بيعها كشراء منتوج الخزف الجاهز .

المطلب الثاني : مهام وأهداف مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء (EDIMCO)

لكل مؤسسة مهام وأهداف مسطرة ترغب في تحقيقها و تلبية رغبات و أذواق المستهلكين و ذلك لضمان بقائها و استمرارها في السوق الوطنية و تتمثل فيما يلي :

1-مهام المؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء (EDIMCO)

تتولى المؤسسة مهام تسويق مواد البناء (الاسمنت الصلب و الخشب و المنتجات الخشبية، البلاط، منتجات التدفئة ...الخ) ، وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى :

- مهام مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO) : الإنتاج ، البيع ، التوزيع .
- مكلفة بالإنتاج و توزيع مواد البناء في ظروف جيدة وبأقل تكلفة .
- وضع سياسة لتطوير نظام الإنتاج والتوزيع الكفء وقادر على تلبية احتياجات السوق الوطني.
- إضافة اللمسة المحلية على المنتوج وترقيته إلى مصاف المنتوج العالمي .
- وضع القوانين و البرامج وإشرافها على كل الوحدات التابعة لها قانونياً.

2-أهداف مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO)

تتراوح أهداف المؤسسة بين أهداف اقتصادية واجتماعية حيث أن أهم هدف للمؤسسة هو البقاء والاستمرارية.

-الأهداف الاقتصادية :

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- العمل على تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر عن طريق استغلال كل الطاقات الإنتاجية والمهارات
الفنية للعمال.
- العمل على الدخول في الأسواق العالمية .
- العمل على زيادة قدراتها التنافسية عن طريق اكتساب ميزة تنافسية تتمثل في ارضاء العميل .
- العمل على تلبية رغبات الزبائن عن طريق إنجاز طلباتهم في أقل فترة ممكنة .
- محاربة الاحتكار والمضاربة في الأسواق الوطنية والذي يعتبر الهدف الأساسي وراء تأسيسها.

-الأهداف الاجتماعية:

تتمثل فيما يلي:

- تلبية احتياجات السوق الوطني و الاستغناء عن الاستيراد من الخارج خاصة إذا علمنا أنه بالعملة الصعبة،ومن ثم تصدير الفائض الذي يكون بدوره مورداً للعملة الصعبة.
- رفع المستوى المعيشي للعمال عن طريق فتح فرص عمل لهم وتكوينهم ،ورفع مستواهم المهني .
- المساهمة في امتصاص البطالة عن طريق فتح أبواب التوظيف أمام الشباب .
- المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة .
- المساهمة في تمويل الخزينة العامة (الضرائب).

المطلب الثالث : دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

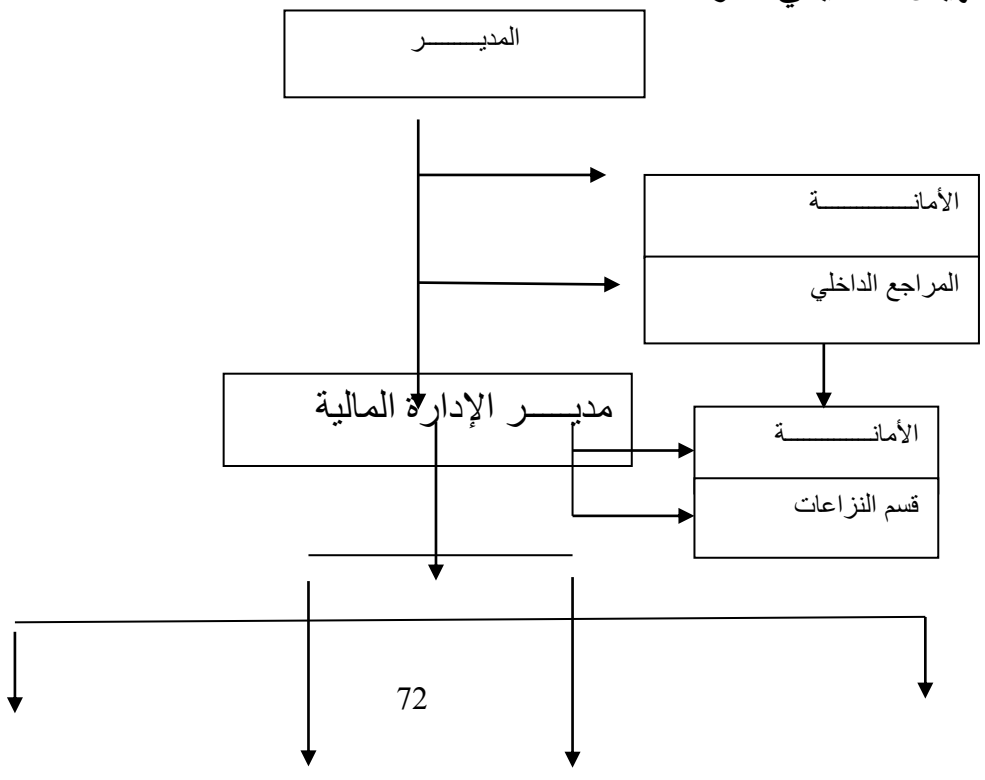

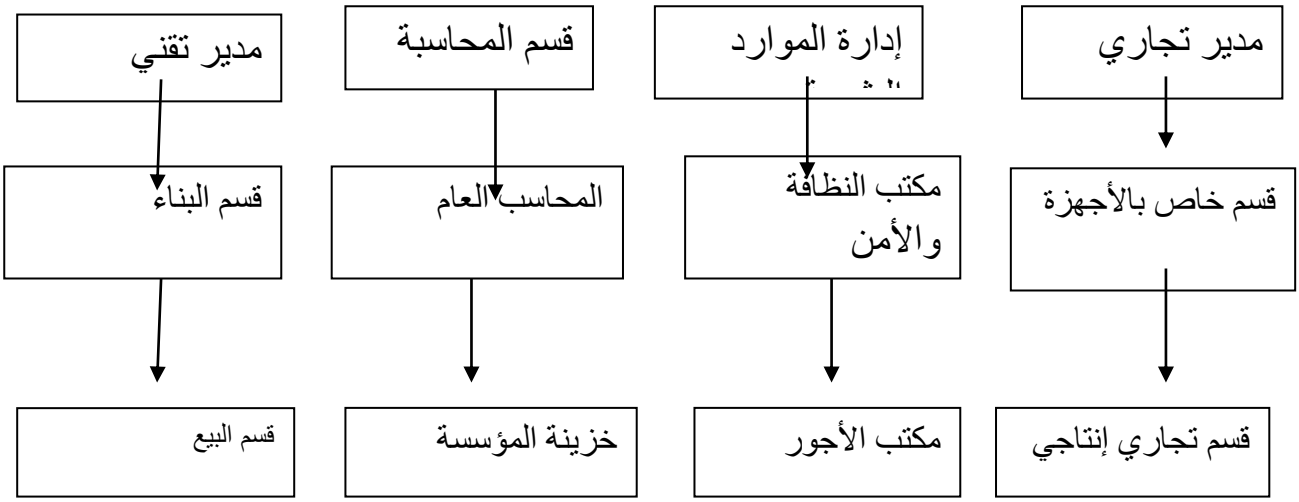
مدير تجاري
إدارة الموارد
قسم المحاسبة
مدير تقني
قسم خاص بالأجهزة
مكتب النظافة والأمن
المحاسب العام
قسم البناء
قسم تجاري إنتاجي
مكتب الأجور
خزينة المؤسسة
قسم البيع

- شرح الهيكل التنظيمي :

1 – المدير :

يمثل المدير أعلى سلطة في الهرم التنظيمي و من مهامه تسيير الشركة و الإشراف عليها،

- متابعة المصالح و الأقسام التي تقع تحت سلطته،

- تحليل التقارير الواردة من المصالح و الأقسام و اتخاذ القرارات الهامة و المناسبة ،

- تسيير و مراقبة رؤساء المصالح التابعة لإدارة الوحدة ،

- عقد اجتماعات و إدراج السياسات و الإجراءات الخاصة بكل مصلحة .

1– 2 الامانة :

تقوم هذه الاخيرة بالمهام التالية :

مساعدة المدير في تدبير شؤونه و تنظيم أعماله ،

_ تحويل التقارير من المصالح إلى المدير ،

- ضبط الاستقبالات الخاصة بالأشخاص المتعاملين مع المدير و إبلاغه بذلك ،

1 – 3 : المراجع الداخلي :

يقوم المراجع الداخلي بفحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية لخدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ و يقدم بيانات سليمة و دقيقة للإدارة من خلال منع الغش و الانحراف عن السياسات الموضوعية .

2 – مدير الإدارة المالية :

هو المسئول عن المصلحة المالية و تعتبر هذه الاخيرة مركزية في مؤسسة توزيع مواد البناء حيث تتفرع هذه المصلحة إلى:

2 – 1 الامانة :

تقوم بمساعدة مدير الإدارة المالية .

2 – 2 قسم المنازعات :

يهتم بالجانب القانوني للمؤسسة و يقوم أيضاً بحل النزاعات القانونية .

2 – 3 قسم المحاسبة :

يتولى المحاسب بمختلف التسجيلات المحاسبية للعمليات الي تقوم بها الشركة (عمليات الشراء ، البيع ، التنازل ، التحصيل ، التسديد ...الخ) و كذلك يمسك يوميات مساعدة حسب الحاجة إليها ، و ينقسم هذا القسم إلى فرعين فرع المحاسب العام و فرع الخزينة ، حيث أن المحاسب الأول في هذه المؤسسة يقوم بالعمل الذي يقوم به المحاسب العام و العمل الذي يقوم به فرع الخزينة.

3– 4 قسم إدارة الموارد :

تهتم بالجانب البشري حيث أنها الجهة المسؤولة عن العاملين بالمؤسسة و يتكون هذا القسم من :

مكتب الإدارة و العلاقات الاجتماعية:تهتم بالضمان الاجتماعي للعامل و تدرس الوضعية الصحية و هي المتعلقة بالعامل من يوم بدايته للعمل إلي غاية نهاية تقاعده.

مكتب الأجور : يقوم بدراسة أيام العمل و مجموع العطل و الغيابات و يحدد الاجر اللازم الذي يدفعه لكل عامل .

مكتب النظافة و الأمن : يهتم هذا المكتب بنظافة المؤسسة و تقديم ملابس العمل للعاملين و المحافظة على ممتلكات الوحدة و مراقبة حركة العمال ، المواد و البضائع .

3 – مدير تقني :

هو المسئول عن ممتلكات الوحدة ، و يتفرع هذا القسم إلى :

3- 1 – قسم البناء

في هذا القسم يوجد مكتب تقني يهتم بالتخطيط للمشروع أي كمية المواد اللازمة للبناء و هناك مكتب آخر يقوم بتنفيذ ما قد خطط له .

3 – 2 – قسم البيع :

يوجد به مكتب مكلف ببيع ما تم بنائه و كتب يقوم بشراء الأراضي من أجل البناء .

4 – المدير التجاري : يوجد به :

4 – 1 : القسم التجاري : يقوم بشراء و بيع مواد البناء داخل المؤسسة و ذلك ببيعها إلى المدير التقني و أيضاً يقوم هذا القسم بالبيع خارج المؤسسة .

4 – 2 : قسم الإنتاج : يقوم هذا القسم بالإنتاج .

4 – 3 : قسم الصيانة : يتكفل بصيانة اللآلات و المعدات التي تستخدم في نشاط المؤسسة .

المبحث الثاني : دور مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء (EDIMCO)وأهم المشاكل التي تعاني منها

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في النمو الاقتصادي من حيث مساهمتها في تطور رقم الاعمال و الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و كذلك تساهم في امتصاص اليد العاملة و توفير مناصب الشغل،حيث سنلقي الضوء في دراستنا الميدانية في هذا المبحث على دور مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء من الجانب (EDIMCO) الوظيفي و الاجتماعي في المطلب الأول ودرها من الجانب الاقتصادي في المطلب الثاني وهم المشاكل التي تعاني منها في المطلب الثالث.

المطلب الأول :دور مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO) من الجانب الوظيفي و الاجتماعي.

1- مساهمتها في توفير مناصب الشغل

عملت هذه المؤسسة على توفير الحاجيات الاجتماعية للسكان وهذا لاتصالها المباشر مع المستهلك فقد عملت على توفير السلع والخدمات و الرفع من المستوى المعيشي و الوظيفي للعمال عن طريق توفير لهم فرص عمل و تكوينهم ورفع مستواهم المهني وذلك من أجل امتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل حيث تمكنت هذه المؤسسة أن تساهم بشكل كبير من نقص من حدة البطالة وتوفير مناصب عمل خاصة في القطاع الخدماتي حيث بلغ عدد عمال المؤسسة في أفريل 2015 على مايقارب 170 عامل .

الجدول رقم (3-1): تطور عمال مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO) من سنة 2010 إلى 2015.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	85	90	100	105	149	170

المصدر: مصلحة المستخدمين.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد العمال المؤسسة في ارتفاع مستمر مقارنة مع مرور السنوات من 2010 إلى 2015 وهذا راجع إلى نشاط المؤسسة نتيجة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي مما يستوجب المزيد من اليد العاملة .

ومما يمكننا الاستخلاص أن ا لمؤسسة تساهم بقدر كبير في التشغيل و زيادة مناصب الشغل والمساهمة في علاج مشكل البطالة .

2 - مساهمتها في تلبية الطلب على السلع و الخدمات

تقوم مؤسسة توزيع مواد البناء بمستغانم على توفير السلع و الخدمات لزبائنها من الأسمنت ، القرميد ، الحديد ، الخشب وذلك من أجل العمل على إنجاز طلباتهم و تلبية رغباتهم بأفضل الحالات وفي أقل فترة ممكنة ذلك من أجل تحقيق عائد مناسب وإرضاء الزبائن ،.حيث تتعامل مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO) مع عدة زبائن ينتمون إلى كل من القطاع العام و القطاع الخاص ويمكن تحديد أهم زبائن المؤسسة وفقاً للتعاملات و المبادلات التجارية في الجدول التالي .

الجدول (3-2) أهم زبائن مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO) التي تتعامل معهم.

الزبون	التعاملات (دج)	النسبة %
.BABA ALI .ALGER	55.380 .808	% 13.59 .
SARL.AMOURI.RELIZANE	53.456.498	%13.11

EURL.PETROGAZ.ORAN	37.219 .927	%9.13
. METAL.BLIDA	33.280.851	%8.16
SARL . MOULINE.CHLER	20 .972 .000	%5.14
EURL.M.P.L.BLIDA	19.196.000	%4.71
D .G.S.L.EL BIAR .ALGER	9.612.140	%2.34
EURL .M . P . L . .BLIDA	9.475.021	%2.32
ALGERIE CREMES	7.721.700	%1.89
SARL . SIM. MOUZAIA	5.842.500	%1 .43
HASSI MAESSAOUD	2.335.364	%0.57
AUTRES CLIENTS	152.963.191	%37.54
TOTAL	407.456 .000	%100

المصدر : قسم المحاسبة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عملاء المؤسسة ينتمون إلى كل من القطاع العمومي و القطاع الخاص كما نلاحظ أن جميع زبائن المؤسسة هم مؤسسات محلية (جزائرية)

-أهم موردو المؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء (EDIMCO) التي تتعامل معهم.

باعتبار مؤسسة EDIMCO مؤسسة إنتاجية وتجارية في أن واحد فهي تحتاج إلى مواد أولية عديدة ،لذلك تعتمد في اقتناء هذه المواد الأولية على عديد من الموردين مثلما يبينه الجدول التالي .

الجدول (3-3) أهم موردو مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO) التي تتعامل معهم

النسبة %	التعاملات (دج)	**الموردون (fournisseurs)**
% 14.09	35.705.134	Sahel fer cheraga
% 12.56	31.829.192	Sonalic. chlef

Trefal.alger	23.178.668	% 9.15
Batimetal .Oran	22.523.572	% 8.89
Scseg .bouira	13.092.574	% 5.16
E G E milla	12.760.012	% 5.03
Cammo. Rouïba	9.648.087	% 3.80
Sarl point et métaux	4.587.991	% 1.81
Sarl lux métal	3.809.178	% 1.50
Alprosid el Harrach	2.334.714	% 0 .92
Orsim groupe bcr .oued rhiou	2.250.637	% 0.88
Autres fournisseur	54.839 .289	% 21.65
Total	253.252.584	%100

المصدر : قسم المحاسبة

المطلب الثاني :دور مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO) من الجانب الاقتصادي

1- تطور رقم الأعمال

بخصوص مؤسسة توزيع مواد البناء فقد سجلت ارتفاعًا في رقم الأعمال ويظهر هذا في الجدول التالي

الجدول رقم (3-4) : تطور رقم الأعمال المؤسسة من سنة 2009 إلى سنة2014 .

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رقم الأعمال	706730	843594	501134	823154	1051492	1173820
نسبة التطور	/	%8.21	%3.43	%1,92	%9,55	%14,93

المصدر : قسم المحاسبة

نلاحظ أن هذه المؤسسة أن رقم أعمالها في تطور ونستطيع أن نقول أنها تمكنت من رفع رقم أعمالها وهذا راجع إلى تطور نشاطها وتوسعها.

- تطور مبيعات المؤسسة

الجدول رقم (3-5) : تطور مبيعات المؤسسة من سنة 2010 إلى سنة 2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
المبيعات	1244850000	1450960000	2400000000	2979000000	328700000

المصدر : قسم المحاسبة

ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه أن مبيعات المؤسسة هي في تطور مستمر حيث أنها تتزايد ، وهذا يدل على أن المؤسسة حصلت على جزء هام من السوق على حساب المنافسين

2- مساهمتها في الناتج الداخلي الخام

باعتبار أن المؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO) المدروس حالتها أنها تنتمي إلى القطاع العام فنستنتج أنها لا تساهم بقدر كبير في الناتج الداخلي الخام على غرار المؤسسات الخاصة ،فتعتبر مؤسسة تجارية عمومية و مساهمتها في الناتج الداخلي الخام لا يمكن القول عنها أنها مساهمة كبيرة وتشكل فارق كبير ، فأكثر معاملتها هي محلية مع مختلف ولايات الوطن و التبادلات التجارية مع مختلف زبائنها السابقة الذكر.

المطلب الثالث : المشاكل التي تعاني منها المؤسسة

تعاني هذه المؤسسة من بعض المشاكل و العراقيل التي تصعب مهمتها كبقية المؤسسات ونذكر منها :

- مشاكل تمويل عند حدوث أعطال على مستوى المؤسسة.

- صعوبة وصول بعض المعاملات .

- مشاكل التسويق الطلب و العرض

-تشقق سعر الأسمنت من طرف الدولة نتيجة التذبذب في الأسعار.

- البطء في إنجاز الأعمال و عدم الوصول إلى الأهداف .

- ارتفاع الضرائب

- التعامل بالفواتير على عكس المنافسين مما يخلق التهرب.

خلاصة الفصل :

من خلال التربص الذي قمنا به في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (EDIMCO) نستخلص النتائج التالية :

أن المؤسسة لها أهمية عظيمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من الجانب الوظيفي و الاجتماعي وخاصة في خلق مناصب الشغل وتقليص من حدة البطالة وتلبية رغبات الزبائن .

إلا أن المؤسسة تعاني من بعض المشاكل وخاصة مشكل التمويل وهذا راجع إلى بعض العراقيل التي تواجه المؤسسة عند الطلب على القرض من بعض البنوك.

وفي الأخير نخرج ببعض التوصيات التالية :

- على المؤسسة أن تهتم بالجانب التسويقي وذلك من اجل الحصول على حصة سوقية أكبر نضراً لكثرة المنافسين

- الاعتماد على التمويل الذاتي .

- تقديم تسهيلات أكثر للمتعاملين وذلك بتقليص عدد الوثائق المطلوبة عند التعاملات.

تمهـــيـد :

بسرد التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإن اطارها القانوني والتشريعي قد مر بعدة مراحل وقدتم اعتماد تعريف لها وقد قامت الدولة بدعمها وتطويرها بعدة آليات وأساليب وبرامج حتى تقوم بدورها الفعال في دفع العجلة الاقتصادية وفي هذا السياق سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق على الواقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال ثلاث المباحث التالية :

المبحث الأول : الاطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأساليب دعمها وترقيتها.

المبحث الثاني : عوائق وإجراءات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

المبحث الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول : الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها في الجزائر.

اعتمدت الجزائر في بداية مشوارها التنموي ، أي بعد الاستقلال مباشرة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أدى الاهتمام بهذه المؤسسات إلى تزايد عدد هذه

المؤسسات بشكل واضح ،بذلك سعت الحكومة الجزائرية عن طريق وضع مختلف الأسس الضرورية لتأطيرها و الإشراف عليها ودعمها .

المطلب الأول : الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

سيتم تطرق فيما يلي إلى الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطور مراحلها :

أولا : تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإطارها القانوني في الجزائر :

ارتكز تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على التعريف المدرج بالقانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و الذي أستند إلى أهداف السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن القانون قد نص مفهومه بشكل مرجعاً لكل البرامج و التدابير المساعدة لصالح هذه المؤسسات و إعادة ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع [1]:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع /أو الخدمات .

- تشغل من 1إلى250 شخصاً
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دينار .
- تستوفي المعايير الاستقلالية[2].

ثانيا – مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال ، ولم تتطور إلا بصفة بطيئة ، دون أن تتمكن من حصول هيكل أو بنية فوقية ملائمة ، ولا خبرة تاريخية مكتسبة ، حيث أن تطورها لم يكن على أساس التجربة في المجال التجاري بنسب أكبر وفي المجال الزراعي بنسب أقل .

---

[1] المادة 10 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[2] المادة 4 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وعموما لقد تميز تطور المؤسسات منذ الاستقلال بثلاثة مراحل أساسية سنتطرق إليها كما يلي[1] :

1 – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة 1963 – 1982 :

لقد كانت حوالي 98 من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي ، وعلى المستوى الاقتصادي ، من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة .

بعد الاستقلال مباشرة ، ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين ، أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن

الحركية الاقتصادية ، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون الاقتصاد الذاتي

وقد قامت مديرية الإحصائيات التابعة لوزارة المالية و التخطيط 1964 بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها ، و الذي نقدمه وفق الجدول التالي .

الجدول رقم (2-1) تصنيف المؤسسات حسب حجمها سنة 1964

عدد العمال	عدد المؤسسات
من 01 إلى 10 عامل	411
من 10 إلى 19 عامل	298
من 20 إلى 49 عامل	300
من50 إلى 99 عامل	195
من 100 إلى 499 عامل	253
من 500 عامل فأكثر	148
المجموع	1605

[1] صالح صالحي ، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2004

المصدر : محمد بالقاسم حسن ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1990 ص 363

وفي ظل تبني خيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي عل حساب القطاع الخاص ، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة ، وما يرتبط من مؤسسات كبرى موافقة في القطاعات الاقتصادية ، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفًا كبيرًا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص ، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر ، وقد تم تسجيل بطء وتأخر في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشاريع التي تم إنجازها حتى نهاية 1978 ، 130 مشروعا ، والتي توضح أن نسبة الإنجاز في الصناعات المسجلة حتى التاريخ المذكور أعلاه هي أكثر من 19% ، كما توجد صناعات لم ينجز منها أي عدد ، مثل الصناعات الكيميائية الصغيرة ، أما الصناعات التي لوحظ فيها تقدمًا نسبيًا في وتيرة الانجاز ، فهي الصناعات التقليدية والغذائية ، وصناعات الخشب والورق ، وخصوصًا من طرف البلديات ، وتعبر عن ذلك معدلات الانجاز المشار إليها في الجدول التالي :

جدول رقم (2 –2) معدلات إنجاز وحدات صناعات الانتاج المحلية سنة 1978

نوع الصناعات	عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع المنجزة	المشاريع الولائية	المشاريع البلدية	معدل الإنجاز (%)
مواد البناء	268	33	17	16	12
الصناعات المعدنية	84	14	11	03	17
الخشب والورق	75	22	14	08	29
النسيج	32	02	02	-	06
الصناعات الغذائية	19	08	01	07	42
الصناعات	72	51	03	48	70

التقليدية					
الخدمات الحرفية	50	04	04	-	08
الكيميائية الصغيرة	11	-	-	-	-
السياحة المحلية	133	10	10	-	4.5
المجموع	744	144	62	82	19

المصدر : محمد بالقاسم حسن ،مرجع السابق ، ص 371

2– المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982 – 1988 :

منذ بداية الثمانينات ، بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني ، للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية ، وقد كان المخطط الخماسي ما بين (1980 – 1984)

(1985 – 1989) يجسد مرحلة الاصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي ، وإعادة الاعتبار نسبيًا للقطاع الخاص ، والتراجع عن السياسات الصناعات المصنفة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة العامة أو الخاصة ، السواء القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية ، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات ، أو القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 21 / 08 / 1982) [1]، والذي أورد بعض الاجراءات التي تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما منها[2]

1-حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات، وفي بعض الحالات المواد الأولية .

2- الاستفادة ولو بشكل محدود ، من الرخص الاجمالية للاستيراد ، ومن نظام الاستيراد ،بدون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ، لاسيما عبر .

- الاجراءات الاعتماد الالزامية لكل استثمار .

- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30% من قيمة الاستثمارات المتعددة .

[1] صالح صالحي، مرجع سابق .

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات في الجزائر ، الدورة الحادية و العشرون ، جوان 2002 ، ص 10

- لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء المؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأهم ،10 ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات التضامن .

وبعد صدور قانون الاستثمار سنة 1982 ، وإنشاء ديوان لتوجيه ومتابعة الاستثمار الخاصة حضي القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية ، لكن ينبغي التذكير أن هذه التدابير تركت آثار محدودة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجديدة .

أما بالنسبة للاستثمار المنتج ، أكدت طلبات الاعتماد المقدمة ما بين سنة 1983 و 1987 الوتيرة السنوية المسجلة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين ، وبالتالي انتصب استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أساسًا في فروع الأنشطة التقليدية التي تعوض واردات سلع الاستهلاك النهائية .

ورغم ذلك سمحت الإجراءات التي اتخذت في سنة 1982 بالتوجيه منذ سنة 1983 نحو الاستثمار في قطاعات أهملتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السباق ، كتحويل المعادن والصناعات الميكانيكية والكهربائية ، ومن الناحية أخرى عرفت المقاولة من الباطن تطورًا ضعيفًا ، رغم أنها تعتبر كأحد المجالات النشاط المفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قد تسجل طيلة الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى سنة 1988 انفصال بين القطاعات العمومية والخاصة ، مما جعلها عاجزة عن ربط شراكة في مجال المقاولة من الباطن ، وباختصار كان القاسم المشترك بين كل

قوانين الاستثمار هو نوعا ما لتحديد الاستثمار ، والتوجيه نحو القطاعات التي تغيرها المخططون حسب الحالات[1]

3 – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 1988 :

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 12 .

نتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الإنمائية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، وتطور علاقاتها معها اعتبارًا من سنة 1989 ، بتطبيق بعض الاصطلاحات ، صدرت العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجيه نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا ، وتجلى ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام للخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص ، والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني [1] ، كرس القانون المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990 في مادة رقم 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي .

إن هذا القانون فتح كل أشكال مساهمة رأس مال الأجنبي ، وشجع كل أشكال الشراكة دون أي استثناء ، حيث بدأ وبرز تدريجيًا مبدأ قائم على الحرية والمساومة في المعاملة ، لتحقيق التنمية ، وتحرير التجارة الخارجية.

وقد أدى مسار الاصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي ، بالمصادفة على الرسوم التشريعي الصادر في 5 أكتوبر سنة 1993 ، والمتعلق بترقية الاستثمار (قانون الاستثمار) . لقد صدر هذا القانون لتدعيم وتعزيز إدارة تحرير الاقتصاد ، وتضمن جوانب عدة ، من بينها :

- الحق في الاستثمار بحرية المساواة بين العاملين أمام القانون .
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها .
- إلغاء الاعتماد المسبق المعروف برخصة المؤسسات الإدارية للاستثمار ، باستبداله بتصريح الحرص على تفادي الايرادات البطيئة وتعزيز الضمانات وفي الواقع اصطدام تطبيق نصوص سنة 1993 بجرد المحيط العام الذي يفترض أنه خدمة الاستثمار ، إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بالتسيير العقار الصناعي ، قد أدت تقريبا على عدم فعالية الجهاز الجديد.

تشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة حيث شهد عددها تطوراً في بالغ الأهمية ابتدءا من سنة 2000 وذلك بفعل تسهيل الاجراءات أمام نشأتها

[1] صالح صالحي ، مرجع سابق.

من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى ، حيث أن جميع الاحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها مابين 2001 -2007 و ذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001[1].

فبالنظر غلى الجدول أدناه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند نهاية سنة 2012 عرف تطور ملحوظ قدر بزيادة إنشاء 687386 مؤسسة بعد ما كان عددها سنة 2002 يقدر ب 261853 ، و العكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر بـــــــــ 217 خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة و ذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية فقد تم تسجيل ارتفاع 71523 سنة 2002 إلى 162080 مؤسسة سنة 2009 ليشهد تذبذب إلى غاية 2012

جدول رقم (2 –3) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006-2012

طبيعة المؤسسة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤسسة خاصة	269806	293946	392013	455398	618515	511856	532702
مؤسسة عامة	739	666	626	591	557	572	561
مؤسسة تقليدية	106222	116347	126887	169080	135623	146881	154123
المجموع	376767	410954	519526	625069	754695	659309	687386

المصدر:صلاح الدين سردوك ، نفس المرجع السابق ، ص 19

[1] صلاح الدين سردوك ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة ورقلة،سنة 2013 ،ص19

المطلب الثاني : الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد أنشأت الجزائر اعتبار من سنة 1991 وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211 – 94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 وذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها .
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إعداد استراتيجيات لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين .
- تبني سياسة ترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي .
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

من بين النشاطات الميدانية للوزارة ما يلي [1]:

[1] شعيب أتشي ، واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،رسالة ماجستير ، كلية علوم اقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر ، فرع التحليل اقتصادي ،سنة 2008 ، ص 69

- فتح مجال التعاون الدولي
- الاستماع إلى المتعاملين ميدانيًا .
- التعاون مع القطاعات الأخرى .

ثانيا : بورصات المناولة والشراكة:

تعتبر بورصات المناولة والشراكة عنصر أساسيًا في تنمية الاقتصادية عن طريق رفع الانتاجية وتعتبر من إحدى الأدوات الأكثر نجاعة لتنظيم علاقات المناولة بين المؤسسات المنتجة التي كثيراً ما يجهل تكاملها وهي جمعية ذات غرض غير مربح تم انشائها في عام 1991 [2].

مهام بورصات المناولة والشراكة [3]:

- اعلام المؤسسات وتزويدها بالواثق المناسبة .
- احصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض انشاء دليل مستوى الطاقات المناولة .
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية .
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الانتاجية للصناعات المحلية .
- تقديم وتنشيط لقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة .
- المساهمة في أعمال التكيف النسيج الصناعي لتشجيع انشاء مؤسسات جديدة .

وتغطي مهام نشاطات البورصة القطاعات التالية :

- صناعة الحديد واستخراج المعادن والميكانيك ,الكهرباء.
- صناعة البلاستيك والمطاط.

---

[1] نشاطات الوزارة مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد تجريبي جانفي 2002 ص 12

[2] البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد تجريبي . جانفي 2002 ص 13

[3] لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ،حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 1995ص 291 – 293 .

- صناعة النسيج والجلود .

ثالثا : وكالة الترقية ودعم الاستثمار (APSI) والوكالة الوطنية للتنمية الاستثمار (ANDI) .

قامت الدولة بإنشاء APSI ثم جاءت ANDI محلها بمجموعة من الإضافات أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993 .مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع .

مهام وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) [1].

- تزويد مستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار .
- ترقية الاستثمار وتطويرها ومتابعتها .
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير والنهوض به.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين .
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
- تقوم بنشر الدلائل ومنشورات المتعلقة بغرض الاستثمار حسب المناطق .

رابعا : الوكالة التنمية الاجتماعية :

أنشأة وكالة التنمية الاجتماعية سنة 1996 وهي الوكالة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقبال المالي وهي تحت اشراف المباشر لرئيس الحكومة مكلفة بتمويل ، تسيير وترقية البرامج اجتماعية وتقديم قروض مصغرة موجهة للفئات المحرومة وكذا أجهزة التشغيل لفائدة البطالين [2]

خامسا : الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

جاء الأمر 96 – 14 المؤرخ في 03 صفر 1417 هـ الموافق ل 24 جوان 1996 ، المتضمن قانون المالية التكميلي : يفتح كتابات الخزينة حساب التخصص خاص رقمه 087 – 302 وعنوانه "

---

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمارات أوت 2002 ص 2

[2] عبد الرحمن بن عنتر ،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسة وافاقها المستقلة ،رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،سطيف اكتوبر 2001

الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب وشملت النفقات ما يلي : تمويل عمليات دعم الشباب ومنحهم قروضًا بدون فوائد لإقامة مؤسسات صغيرة والاستفادة من تخفيض نسب الفوائد البنكية ومنح الضمانات لصالح البنوك والمؤسسات المالية ومصاريف التسيير المرتبطة بتنفيذ المشروع .

سادسا : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej)

هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وهي تحت سلطة

رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة حيث جاءت كهيئة مسؤولية عن المؤسسات الصغيرة بهدف خلق مناصب شغل للحد من ظاهرة البطالة [1]

سابعا : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : (FGAR)

مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 / 373 ومن مهامه [2]

- التدخل في المنح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تسيير الموارد الموضوعية تحت تصرفه.
- اقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة .
- المتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق .

ثامنا : المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو جهاز استثماري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96/ 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 المرسوم التنفيذي رقم 02 / 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانون الأساسي

والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى ، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه :[1]

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعين بها
- يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع
- تشجيع وترقية بإنشاء الجمعيات المهنية .

تاسعا : مركز التسهيل

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يديرها مجلس التوجيه والمراقبة ومن أهدافه:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين .
- تسيير الملفات التي تختص بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة والمعنية.
- تطوير التكنولوجيا الجديدة لغرض تثمين البحث والكفاءة .

عاشراً :الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أنشأت وفقا لمرسوم التنفيذي 05 / 65 / [2] ووفقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد في 8 مارس 2004 وتستند لهذه الوكالة المهام التالية :

- وضع حيز تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة ما يتعلق بالإنشاء والتوقف ، أو تغيرت النشاط .
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ، واقتراح التصويبات اللازمة.

---

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية .العدد 13 .من المرسوم التنفيذي رقم 03 / 74 المؤرخ في 25 فبراير 2005 ص 14

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 5 / 65/ المؤرخ في 03 ماي 2005 المتضمن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات

المطلب الثالث : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لم تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تجربة وخبرة واسعة في مجال التسيير والتنظيم وإدارة المشاريع الاقتصادية الأمر الذي جعل من عنصر التكوين وإعادة التأهيل الطاقات المتوفرة ضرورة اقتصادية وذا أهمية استراتيجية لترقية وتطوير قدرات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها.

أولا : ترقية التشاور

تقوم الوزارة بترقية التشاور لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الجمعيات المهنية بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية القطاع فهذا من أجل اعادة المخطط الاستراتيجي و لترقية القطاع ويدعم هذا العمل تأسيس المجلس الوطني الاستثماري وهو مكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى ويتمتع بالشخصية العمومية والاستقلال المالي[1]

ثانيا : برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو عبارة عن مجموعة اجراءات تحث على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي أن منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المشروعات التي لها صعوبات وتسعى إلى :[2]

- ضمان واستمرار وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية المادة 02 من القانون05 /80 المؤرخ في 25 فبراير 2005 المتضمن أنشاء المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج التأهيل ، جانفي 2002 ص 1 . 2

- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية .
- إعادة تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها .
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق انجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق فعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب .
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيها يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية .

ويمول هذا البرنامج من طرف الاتحاد الأوروبي في ايطار برنامج (MEDA) وينتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية مستدامة .

ثالثا : برنامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تمثل الشراكة أحسن فرصة للتعاون من أجل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى تحقيق الأهداف الرامية إليها وذلك أنه من خلال الشراكة يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي ، خاصة في مجال التسيير و التنظيم ، ونقل المهارات وإدارة الأعمال وعلى الصعيد الميداني تبذل الجزائر مجهدات معتبرة في سبيل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار ما يلي :

1)- التعاون مع البنك العالمي :

تم اعداد برنامج تعاون تفني مع البنك الدولي والتعاون بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) لإعداد ووضع حيز التنفيذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد متابعة التغيير الذي يطرأ على وضعيتها، وسيدخل هذا البرنامج

أيضا في اعداد الدراسات اقتصادية لفروع النشاط .

2) – برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

هو برنامج مندرج في اطار التعاون الأورومتوسطي وهدفه الأساسي والمتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، تم

تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وإنجاز صندوق ضمان القروض مما سيحسن ظروف الحصول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العروض البنكية [1]

نتائج المرتقبة من البرنامج : من بين هذه النتائج تذكر: [2]

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة للسماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق ، من خلال 802 مشروع نموذجي و 75 مشروع مشترك أو مؤسساتي خاص بالتكوين و تسهيل الوصول إلى المعلومة المهنية المتعامل الاقتصادي.

- استجابة أحسن الحاجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دعم يهدم إلى خلق 14 شركة مالية متخصصة.

3) – التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية

تم اتفاق مع البنك الاسلامي للتنمية على فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة و لدعم استحداث نظم المعلوماتية ، ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية المواكبة متطلبات العولمة والمنافسة ، كما تم اتفاق على انشاء حاضنات نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير المعادن مع الدول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في الميدان ، كماليزيا ، اندونيسيا ، تركيا .

4) – التعاون الجزائري الألماني :

يخص هذا البرنامج ببرنامج التكوين الاستشارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 بتكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا يتولون مستقبلا تكوين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري

وقد تم تسخير من قبل الطرف الالماني غلاف مالي قدره 3 ملايين دوتش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ،ص4

[2] لخلف عثمان، مرجع سابق . ص 307

فرع استشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عامة من ناحية التنظيمية و التسييرية.

المبحث الثاني : العوائق وإجراءات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة عظيمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستقراره لمالها لعدة مزايا وخصائص نفتقدها كثير من المؤسسات الكبرى وبالرغم من ذلك فإنها تواجه مشكلات عديدة تحول دون تنمية قدراتها وإسهامها الفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر في اتخاذ جملة من الاجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دورها في التنمية وقد تم إرسال القواعد السياسية والقانونية التي اعتبرت كقاعدة أساسية لهذا النوع من المؤسسات .

المطلب الأول :العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني و الاهتمام الذي توليه السلطات الجزائرية من اجل تطويرها ، إلا ان هذه المؤسسات لا زالت تواجه العديد من العوائق التي تعترض سبل عملها وتطورها من بين هذه العوائق نذكر ما يلي [1]:

1- العوائق الإجرائية (الادارية والقانونية):يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل ادارية تتسم خاصة في :

- تعقد القوانين و الاجراءات التنظيمية ، قلة الاحاطة بالقوانين السارية و عدم الشفافية واحترام النصوص الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للظواهر السلبية التالية :

- البيروقراطية الادارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق و الجهات التي يجب الاتصال بها، مما يجعل المحيط الاداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الاعلام .

- عدم وجود الاستقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونقص في تطبيق القوانين من طرف الهياكل المعنية (البنوك و الادارات العمومية و الصناديق الوطنية).

- ضعف المستوى التكويني للإطارات الادارية ، فهي لا تتماشى مع الانظمة الحديثة لإدارة الاعمال و اقتصاد.

- نقص الخبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاداري و المالي وحنى الامكانيات .

2 – العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي :يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و ذلك نتيجة للأسباب التالية :

[1] سليمان ناصر ، عواطف محسن ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، الملتقى الدولي الأول حول تقييم إستراتيجيات و السياسات الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات ، يوم 28،29 أكتوبر 2014 ص 13 ، 14

- صعوبة الحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار بسب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن ولغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية.

- التمييز بين القطاه العام و الخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات ، حيث تبقى الأولوية دائماً للقطاع العام وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية .

- أغلبية العقارات التشريعية غير مستعملة فهي تبقى حكراً للمؤسسات العمومية المفلسة أو ملاك الخواص يحتفظون بها من أجل المضاربة .

- التوزيع الغير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضارية والنائية يصعب من عملية الحصول على العقار لإقامة مشروع ما.

3- **عوائق جبائية وجمركية** : من الملاحظ أن الجباية و الأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم الإجراءات التخفيف المنتهجة وتظهر هذه العوائق عل مستوى :

- صعوبات جمركية نتيجة الاجراءات المتخذة من طرف الادارة الجمركية التي تتكيف مع القوانين و الآليات الجمركية الدولية .

- نسب الضرائب و الرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان سبب توقف العديد منها عن النشاط .

4- **العوائق المالية :**تتمثل العوائق التمويلية أكبر العقبات التي تواجه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المصغرة منها لأنها تملك قدرات مالية محدودة فنجد أن المشاكل المالية تعترض تلك المؤسسات مع البنوك الجزائرية على حد سواء ومن بينها :

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات .

- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض .

- الفضاءات الوسيطة كالبورصة سواء كانت مالية أو تجارية تمثل فضاء إعلامياً و تنشيطياً و تشاوري هاماً ، أما في الجزائر فنلاحظ غياب هذا الدور بسب عدم فعالياتها .

- ارتفاع تكاليف التمويل إضافة إلى ضمان المبالغ فيها .

المطلب الثاني : الاجراءات المتخذة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيله

إن توقيع الجزائر على اتفاق الانضمام إلى منطقة التبادل الحر للاتحاد الأوربي في أبريل 2002 والانضمام المرتقب لها إلى منظمة التجارة العالمية OMC يمثلان تحديًا كبيرًا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا كان على الدولة الاهتمام بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية حتى تتمكن من الصمود أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية ، والعمل على تأهيل المحيط العام لها من أجل الحماية النسيج الصناعي والإنتاج الوطني في ظل العولمة الاقتصادية أمام هذا الواقع الاقتصادي الأورو المتوسطي والعالمي ، عملت الدولة والوزارة الوصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اتخاذ بعض الاجراءات لدعم هذا الاقتصاد الحيوي و من بين هذه الإجراءات نجد [1]:

أ – تأهيل العنصر البشري:

يعتبر العنصر البشري محور أساسيًا في عملية التغيير من خلال التكوين ، لهذا خصصت الوزارة الوصية ثلاث ملايين مارك ألماني قصد تكوين أعوان المستثمرين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل مؤسساتنا من ناحية التنظيمية ،وتتعلق هذه العملية التي شرع في تنفيذها بتكوين 90 مكونا ألمانيا والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرًا في الجزائر ،كما تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بالاستفادة من الخبرة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية مع 60 عملية خصصت إلى المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي .

[1] ليلى لولا شي ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة 2004 . 2005، ص69

ب – تأهيل الجهاز المصرفي :

يعتبر الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في اقتصاديات الدول ، أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة بالنظر إلى الأموال المتاحة ، وهذا نظرًا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما ، وهو ما جعل منه (الجهاز المصرفي) محورا أساسيا في الحركة التنموية في الجزائر ، لذا يجب تأهيل هذا القطاع المهم وتشجيع فتح بنوك خاصة من نشأتها أن تخلق منافسة في هذا القطاع ،خاصة بعد الاصلاحات المتخذة التي عرفها منذ الاستقلال ، حيث فتح قانون النقد والقرض المجال أمام الاستثمارات بمختلف أنواعهما وشجع الاستثمار في القطاع الخاص ،خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ حجم توزيع القروض البنكية عام 2003 حوالي 1406.6 مليار د ج منها 783.3 موجهة للقطاع العام 622.6 مليار دج للقطاع الخاص و 0.2 مليار للإدارة المحلية وفيما يلي :

الجدول رقم (2 –4) تطور وتوزيع القروض البنكية بين عام 1999 – 2003

ملايير الدينارات	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع العام	760.5	701.8	740.3	715.5	783.3
القطاع الخاص	174.5	291.7	337.9	551.0	622.6
الإدارة المحلية	01	02	02	03	02
مجموع	935.1	993.7	1078.4	1266.8	1406.2

المصدر : عبد اللطيف بن شهر ، عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق ، 1999 – 2009

ج – تخفيف العبء الجبائي :

إن الصعوبات التي تعترض جهاز الانتاج من خلال النظام الجبائي المطبق عليه لاسيما ارتفاع تكلفة المتوجات المصنعة وارتفاع نسبة الضرائب المطبقة على المنتوجات الوطنية

مما يؤدي إلى توقيف عدة من المؤسسات إنتاجية وفقدان العديد من مناصب الشغل بها في ذلك تحول رؤوس الأموال من دائرة الانتاج إلى دائرة التجارية وعليه فإن تخفيف العبء الجبائي وحماية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح شرطاً ضروريًا وإجراءًا لا بديل عنه لتشجيع المستثمرين وترقية الاستثمار .

رغم أن النظام الضريبي تطور خلال العشرية الأخيرة بشكل ملحوظ ، إلا أنه عرف انخفاضات متتالية نظرًا للقدرة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل الأعباء الضريبية ، فانه يجب معاملة خاصة حتى تتمكن من الاستمرار ومنافسة المنتجات الأجنبية ، مايجب على السلطات المالية العمومية الجزائرية أن تتخلى عن فكرة أن الضريبة تعتبر تغطية عادية لنفقة عمومية في المخاط الاقتصادي و إن تستخدم الضرائب كوسيلة دفع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق هذا يمكن اتخاذ عدة اجراءات منها :

- فرض إعفاءات ضريبة على العقار الصناعي حسب مناطق النشاط .
- تخفيف الضرائب على الارباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب المنطقة وبحسب المنتجات خاصة فيما يتعلق بقطاع التكنولوجيا.

المطلب الثالث : الحلول المقترحة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من بين هذه الحلول نذكر ما يلي[1] :

- تطوير الجهاز المصرفي الجزائري وتنويع اختصاصاته .
- خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على ثقة وضمان لتشجيع تمويل هذه المؤسسات .
- ضرورة اسهام الجمعيات المحلية في تكوين وإنشاء هذه المؤسسات كما هو معمول به في العديد من الدول العربية كمصر ، الأردن ،تونس فيجب أن تخرج هذه الجمعيات عن مجالها الكلاسيكي .

[1] آيت عيسى ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق و قيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة تيارت ، العدد السادس ،ص 287

- ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات عن طريق تخفيض الضرائب و الاعفاء جزء منها في بعض الأحيان ، لتشجيع و توجيه هذه المؤسسات نحو قطاعات معينة كالصناعات الحرفية ، أو لتشجيع إقامتها في مناطق محرومة و تعاني من حدة البطالة (الجنوب الجزائري).

- خلق توعية أكثر عن طريق كل الوسائل الإعلام لتعريف بوجود صناديق وطنية لضمان المخاطر .

- نظراً لضعف مجال التسويق في هذه المؤسسات بسبب رأس مالها المحدود فيجب على الحكومة أن تساهم في تسويق منتجاتها وتدعيم مركزها التنافسي من أجل التقليل من تكاليف المنتج .

-إعفاء الموارد الأولية المستوردة من الرسوم الجمركية و التخفيف من الرسوم و الاعباء للأرباح المعاد استثمارها .

- يجب على الدولة أن تخصص أموال أكثر لهذا القطاع ، بحيث تكون حصة تدعيم هذه المؤسسات تكون أكثر من برنامج النمو الاقتصادي .

- ضرورة خلق برنامج معلوماتي يمكن من استغلال المعطيات في الوقت المناسب لاحتلال مركز تنافسي يضمن بقائها و استمرارها.

المبحث الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورًا كبيرًا خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة وهذا بسبب ما لجأت إليه الدولة من اتفاقيات وآليات لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات والنهوض بها وتأهيلها لتنافس السوق العالمي فبالنظر إلى كافة المعطيات الملاحظ أنها تقوم بدور جد معتبر في مساهمة الاقتصاد الوطني لما توفره من مناصب شغل وقيمة مضافة ومنتوج داخلي خام .

المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة

جهود لذلك ،ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 و الذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية ، إضافة إلى تحول الاقتصادي الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض البطالة في نهاية 2006 إلى12.6%

وسجل سنة 2010 نسبة 10%.[1]

حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 1848117 عاملاً في الجزائر أي ما نسبته 58.95% من عدد العمال الجزائريين وهي تتطور من سنة لأخرى التي تهدف إلى تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل . كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير مؤهلة والغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات

الكبيرة والجدول التالي يبن ذلك:

الجدول رقم (2 –5) تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات

طبيعة المؤسسة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسة الخاصة	977942	1064942	1233073	1274465	1577030	1676111	1800742
نسبة الزيادة%	/	8.9	15,79	3.35	23.74	6,28	7.44
متوسط التشغيل""	78,07	85.02	80.06	77.25	97.01	97.21	97.44
المؤسسة العمومية	61661	57146	52789	51149	48656	48086	47375
نسبة الزيادة %	/	-7.23	-7.63	-3.01	-4.87	-1.17	-1.48
متوسط التشغيل""	4,92	4.22	3.43	3.1	2.99	2.79	2.56
صناعة التقليدية	213044	233270	254350	324170	/	/	/
نسبة الزيادة%	/	9.5	9.08	27.45	/	/	/
متوسط التشغيل""	17.01	17.21	16.51	19.65	/	/	/

[1] التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010

المجموع	1252647	1355399	1540209	1649784	1625686	1724197	1848117

المصدر :. منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"" متوسط التشغيل بقسمة مناصب الشغل على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبالنظر للجدول أعلاه نلاحظ أن تطور نسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة

2006-2012 وذلك من جراء عملية الانشاء و الاستقرار عمليات في القطاع لدى المؤسسة الخاصة و المؤسسات التقليدية عكس المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاضات متتالية لنسب التشغيل كما تم تسجيل متوسط الزيادة حوالي 15% خلال الفترة 2006-2009 وذلك بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام .

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و القيمة المضافة

1_ تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

إن الناتج الداخلي يولد من مساهمات لأربع قطاعات اقتصادية في البلاد :

وهي قطاعات المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات .

ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من84.77% من الناتج الداخلي الخام .

ومن خلال الجدول التالي يمكننا ملاحظة أن مساهمة القطاع الخاص المتمثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2008 حتى 2011 بالنسبة للناتج الخام خارج المحروقات الامر الذي يكشف لنا مدى اهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي و ذلك من خلال تشيع و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

[1] سليمان ناصر ، عواطف محسن، نفس المرجع السابق ، ص 8-9

الجدول رقم (2-6) :تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني 2008 -2011

القيمة :مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2009		2010		2011	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	816.80	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.77
المجموع	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار. مرجع سابق ، ص 43

2- تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص :

إن القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسب تتراوح بين 80% و88% من القيمة المضافة، وقد بلغت 88.27% سنة 2011 ، ويسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري وصناعة الجلود ، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص الفلاحي 1166 مليار دينار ، أما في قطاع النقل و المواصلات بلغت مساهمة القطاع الخاص 861 مليار دينار مقابل 189 مليار دينار للقطاع العام ، بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطيء نوعاً ما مقارنة ببعض القطاعات فلم تتعدى مساهمة 200مليار دينار أما أكبر مساهمة فهي في القطاع التجارة حيث تمثل مساهمة القطاع الخاص 1359 مليار دينار .

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97.04% سنة 2012 من القيمة الإجمالية للصادرات ، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة ب2.96 % من القيمة الاجمالية للصادرات أي بقيمة 2.18مليار دولار أمريكي ،لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات ، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر الجدول الموالي يمثل مجموع المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات والتي تتكون أساساً من[1]:

- منتجات مصنعة والتي تمثل نسبة 2.24% من القيمة الاجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1.66 مليار دولار أمريكي .
- السلع الغذائية بنسبة 0.42% أي بقيمة تقدر ب31.3 مليون دولار أمريكي.
- السلع التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب0.04%-0.02%

الجدول: رقم (2-7) أهم المتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات لسنة 2011-2012

مجموع المنتوجات	2011		2012	
	قيمة	نسبة%	قيمة	نسبة%
الزيوت و المواد الأخرى الناتجة	836.01	40.54	909.17	41.57

[1] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار. مرجع سابق ، ص48

عن تقطير الزفت				
النشادر المنزوعة الماء	371.73	18.03	481.21	22.00
سكر الشمندر	265.23	12.86	207.97	9.51
فوسفات الكلسيوم	128.34	6.22	152.88	6.99
الكحول الغير الحلقية	41.75	2.02	03.1	2.24
الهيدروجين والغازات النادرة	49.14	1.90	36.04	1.65

المصدر :وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ،ص 46

خلاصة الفصـــــل

بالرغم من الجهود المبذولة ، إلا أن القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يعاني ، كما أن الاصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية منذ 1988 ، من أجل انفتاح أوسع وتشريعات وتنظيمات منبثقة من مبادئ الاقتصاد الليبرالي ، بدت نتائجها محدودة جدًا ، عكس ما يحدث في بلدان أخرى أين تحظي بتشجيع أكبر وعناية أفضل ، كونها ذات ديناميكية ومرونة فريدة من نوعها ، تسمع لها بأن تتكيف بسرعة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم ، لهذا وضعت العديد من البرامج والإجراءات الموجهة أساسا لدعم المؤسسات الصغيرة ، ونعتقد أن غياب تخطيط علمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر عائقا كبيرا لتطويرها ، إذ أن التخطيط لقطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة يتطلب تحديد الأهداف والبرامج بدقة ، وكذلك طبيعة الخطة المنتهجة ، فالآن وفي ظل الاقتصاد الحر لم تعد هناك مكانة للتخطيط المركزي ، مما يتطلب الاعتماد على البرامج التحفيزية أو ما يعرف بالتخطيط ألتأشيري ، هذا من أجل رؤوس الأموال نحو القطاعات الاقتصادية المراد تطويرها .

فهرس الجداول

البيـــــان..... الصفحة

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري..... 07

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات حسب حجمها سنة 1964.....39

الجدول رقم (03): معدلات إنجاز وحدات صناعات الانتاج المحلية سنة 1978..... 40

الجدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2006– 2012)..... 44

الجدول رقم(05): تطور وتوزيع القروض البنكية بين عام (1999 – 2003).....59

الجدول رقم (06): تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات.....62

الجدول رقم (07): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات 2008 - 2011..... 64

الجدول رقم (08): أهم المتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات لسنة 2011-2012 66

الجدول رقم (09) : تطور عمال المؤسسة من سنة 2010 إلى2015..... 77

الجدول رقم (10):أهم زبائن مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء التي تتعامل معهم.....79

الجدول رقم (11):أهم موردو المؤسسة التي تتعامل معهم 80

الجدول رقم (12): تطور رقم أعمال المؤسسة من سنة 2009إلى سنة 2014.....81

الجدول رقم (13): تطور مبيعات المؤسسة من سنة 2010 إلى سنة 2014..... 81

قائمة المراجع

أولاً :باللغة العربية

أ- الكتب

1- رابح خوني ،رقية حساني،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، القاهرة :اتراك للنشر و التوزيع ، 2008 م

2- عبد السلام ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ،دار النهضة العربية ، مصر ، 1953م

3- عبد الباسط وفا ، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دار النهضة العربية ، مصر،2001م

4- عبد الرحمن يسري أحمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها ، الاسكندرية ، دار الجامعية ،1996 م

5-محمد بالقاسم حسن ،الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1990م

6- نبيل جواد،ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،

2007م

الرسائل العلمية

1-حكيم بوحرب، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008م

2-سكال حنان ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، تخصص تسيير استراتيجي دولي ،قسم علوم التسيير ، جامعة مستغانم ،سنة 2012م

3-صلاح الدين سردوك ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة ورقلة،سنة 2013م.

4-شعيب أتشي ، واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، فرع التحليل اقتصادي سنة 2008م

5-عبد الرحمن بن عنتر واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية سطيف أكتوبر 2001 .

6- قنيدرة سمية ، دور المؤسسات في الحد من ظاهرة البطالة ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير الموارد البشرية ، جامعة قسنطينة ، سنة 2010.

7- لوكا دير مالحة ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير ، فرع قانون التنمية الوطنية ، كلية حقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو ، سنة 2012.

8- ليلى لولا شي ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة 2004 . 2005

9- لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ،حلة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،جامعة الجزائر ، 1995

القوانين و التشريعات

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.العدد 13 .من المرسوم التنفيذي رقم 03 / 74 المؤرخ في 25 فبراير 2005.

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 5 / 65/ المؤرخ في 03 ماي 2005 المتضمن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 02 من القانون05 /80 المؤرخ في 25 فبراير 2005 المتضمن أنشاء المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 المرسوم التنفيذي رقم 02 / 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانون الأساسي

5- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المادة 4.

6- القانون التوجيهي 01 / 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، والقانون التوجيهي 01 / 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

7- المادة 10 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

8- مرسوم التنفيذي رقم 96/ 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996

الندوات و المؤتمرات و الملتقيات

1- حسبن رحيم ،ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : نظام المحاضن ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، 8 – 9 أفريل 2003م ، الأغواط

2- سليمان ناصر ، عواطف محسن ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات،الملتقى الدولي الأول حول تقييم إستراتيجيات و السياسات الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات ، يوم 28،29 أكتوبر 2014.

3- صالح صالحي،أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2004

4- عبد الكريم عبيدات، ضيف أحمد ، حاضنات الأعمال كآلية لإشراك المجتمع المحلي في التنمية ، الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية : الواقع والتحديات ، ، جامعة سعد دحلب - البليدة،17 – 18 ماي 2010م

5- محمد يعقوبي،مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف،جامعة حسيبة بن بوعلي

المنشورات

1-إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003

2-تقرير سنوي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010

المجلات

1- آيت عيسى ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق و قيود ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة تيارت العدد السادس

2- بورصة منشورات الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمارات أوت 2002 ص 2 الجزائرية للمناولة والشراكة مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3- شبوطي حكيم الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية جامعة يحي فارس المدية العدد03 جوان 2008

التقارير و الوثائق

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات في الجزائر ، الدورة الحادية و العشرون ، جوان 2002

2- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة المعلومات الاقتصادية ، العدد 9

3- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرة المعلومات الاقتصادية ،العدد 10 ، 2006

4- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة المعلومات الاقتصادية ، العدد 12 ، 2007

ثانياً :باللغة الفرنسية

Habib Banbayer , le dévelopment des sources de finoncement des PME en Algerie emergence de finonce islamigue " revue de l’ économie et de management , université Tlemcen en ligne , 2009 , octobre

.

.

,

مقدمة:

في ضوء ما تشهده الساحة العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد،احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا رياديًا في عملية الانتعاش الاقتصادي ،وأولت الكثير من الدول اهتماماً بها،حيث عملت على توفير ظروف نجاحها وعملها وجعلتها من الأولويات ضمن برامج التنمية.

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور فعالاً في تحريك عجلة الاقتصاد كونها تشكل مدخلاً هاماً من مداخل النمو الاقتصادي ، فقد أولته الجزائر اهتماما بالغاً ، وذلك بداية بإصدار بعض التشريعات التي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة نحو انتقال إلى اقتصاد السوق ، حيث عرفت اهتماما كبيرا نظراً للدور الذي أصبحت تلعبه في الاقتصاد ، حيث لحظ دورها الفعال في تحسين الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة ، وتوفير مناصب شغل وتقليل من حدة البطالة.

لكن في الوقت الحاضر تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والتحديات التي تعترض طريقها وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية ،مما يجعل تأهيلها وتطويرها أمرا ملحاً حتى تتمكن الزيادة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

حيث عرف الاقتصاد في الجزائر تحولات ومراحل كغيرها من اقتصاديات دول العالم ،حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة التي ساعد في إنشاءها وتطورها الارتفاع الذي كان يشهده سعر البترول آن ذاك واستمرار الحال على ذلك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدولة الاعتماد على إرادات البترول ومنها الجزائر تفكر في خطة للإنعاش الاقتصادي جديدة كبديل عن البترول،فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة فتحت المجال للخواص بذلك وهذا انطلاقا من تيّقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك النهوض العديد من الدول باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات، والمتتبع لتطور هذه المؤسسات عددًا ونوعًا يجد الدليل على أهمية هذه المؤسسات من خلال ما تحققه

من أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وذلك للميزة الأساسية لها والمتمثلة في تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم.

وقد ركزت الجزائر على إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلال انتهاج إستراتجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة ذلك إدراكا منه لفعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني وما يؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات.

مع التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو التنوع الاقتصادي، وذلك إدراكاً للدور المترتب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني ، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغر المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظراً لما يمكن أن تؤديه مستقبلاً إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم كل ذلك يظهر من خلال إتباع سياسات مالية و إنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات و تأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ،إضافة إلى وضع مجموعة من القوانين و التشريعات.

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم تحليل للوضعية الاقتصادية للجزائر،كما تهدف الدراسة إلى تحديد الإمكانيات الوطنية الفاعلة في ترقية عملية الاستثمار بأسلوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وتحديد مدى فعالياتها وإمكانية ترقيتها لتصبح منافسة في الأسواق العالمية .

ونظراً للأهمية التي تحتلها هذه المؤسسات سنستهل بحثنا هذا بطرح الإشكالية التالية:

ما هي المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ؟

وهذه الإشكالية الأساسية تمكننا من دراسة مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا بالتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- فيما تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائر؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ؟

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام ؟

الفرضيات :

1- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام كبير من قبل دول العالم نضراً لكونها أداة ذات أهمية كبيرة في اقتصاد الدول ، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المؤسسات .

2- يعد مشكل التمويل العائق الأساسي أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- توفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقية أمام الاقتصاد الوطني نضراً لدورها الفعال في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بحيث تعتبر المحرك الرئيسي له .

4- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير مناصب شغل وتقليص من حدة البطالة.

5- تشكل القيمة المضافة لكل مؤسسة بمثابة معيار لقياس حجم المؤسسة من خلال حجم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام .

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء هذا البحث إلى:

- محاولة إعطاء مختلف التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لعدة معايير مع تبيان خصائصها .

- عرض برامج الحكومة الجزائرية و سياستها في مجال دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

- إعطاء صورة على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.

- محاولة إبراز المكانة و الأهمية التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وأهم المشاكل التي تعاني منها .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضوعاً حيوياً بالنسبة للاقتصاد الوطني ، المتمثل في مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال ابراز الأهمية سياسة الاصلاحات

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة فعالة للدخول إلى الاقتصاد السوق وهذا من خلال الفرص التي يمكن أن يفتحها هذا القطاع على الصعيد الداخلي من ترقية الاستثمار وجلب رؤوس الاموال من الدخل الوطني ..إلخ وعلى الصعيد الخارجي من ترقية الصادرات وتفعيل التعاون الدولي ،كما أن هذا البحث يسلط الضوء على أهمية هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي الحالي.

سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو :

- معرفة واقع وخبايا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- محاولة معرفة مكانة و أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائر.

المنهج المستخدم في مجال الدراسة :

في ضوء طبيعة الدراسة و للإجابة على الاشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على الوصف الدقيق لظاهرة أو موضوع معين على صورة نوعية أو كمية أو رقمية و قد يرتكز هذا المنهج على وصف وضع قائم ، و يرتكز في التحليل على المعلومات الدقيقة لأجل الوصول إلى النتائج يتم تفسيرها بطريقة موضوعية التي تنسجم مع معطيات الفعلية للظاهرة .

الصعوبات والعراقيل:

- تعدد المفاهيم و التعاريف الخاصة بالموضوع مما سبب صعوبة في اختيار التعريف الأمثل لبعض النقاط.
- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع .
- شساعة حجم الموضوع جعل من الصعب الإحاطة بكل فروعه.

تقسيمات الدراسة:

لقد تم معالجة هذا البحث من خلال ثلال فصول التالية:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اشتمل على ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها و دورها وأهميتها في الاقتصاد بالإضافة إلى إشكالية تمويلها ودعمها.

الفصل الثاني : جاء تحت عنوان واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث اشتمل عل ثلاث مباحث تطرقنا فيها إلى الإطار القانوني و التشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأساليب دعمها ومعوقات و إجراءات ترقيتها في الجزائر إضافة إلى الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة توزيع مواد البناء لمؤسسة مستغانم (EDIMCO) حيث اشتمل هذا الفصل على مبحثين تطرقنا فيه عن لمحة عن المؤسسة بالإضافة عن دورها و أهم المشاكل التي تعاني منها .